الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٨٦
الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريز بايون (أوروغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): عصر اليوم، وفي إطار البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، ستواصل الجمعية العامة مناقشتها بشأن الحالة المالية للمنظمة.

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره المدروس والمفصل الوارد في الوثيقة A/49/1.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييدي للمشاعر التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ ٧٧، السفير لعمامرة ممثل الجزائر، فيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا.

قام الأمين العام، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن موضوع كفالة قاعدة مالية سليمة للمنظمة بإبراز مشكلة الأزمات التالية المتواترة التي تواجه المنظمة، وحدد العوامل التالية بوصفها بعض الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة: أولا، تأخر الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة؛ ثانيا، عملية إقرار ميزانيات حفظ السلم؛ ثالثا، أسلوب تحديد الأنصبة المقررة.

ووفد كينيا يوافق من حيث الجوهر على تحليل الأمين العام للحالة التي وصفها في بيانه. وقد استطرد الأمين العام قائلا بأن المشكلة:

"لم تعد مجرد مسألة مالية، إنها مسألة سياسية عاجلة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٢٣)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87419
9487419

واقترح بالتالي أن تولى المسألة نظرا عاجلا على أعلى مستوى، وأن تنظر مباشرة في الجمعية العامة.

وقد تشرفت بالمشاركة في مداولات أصدقاء الأمين العام - المعروفين باسم "الأصدقاء الـ ١٦" في وقت سابق من هذا العام. وذلك الفريق غير الرسمي استغرق وقتا طويلا كيما يتعمق في دراسة كامل مسألة الحالة المالية للأمم المتحدة، وبخاصة إمكانية إدخال تغييرات على الصيغة الحالية لجدول الأنصبة المقررة. وكان هناك اتفاق عام في الفريق غير الرسمي على الحاجة إلى إيجاد طريقة منصفة وأفضل شكلا لتحديد جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة، مع مراعاة المبدأ الأساسي المتمثل في القدرة على الدفع، والتزام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وبسرعة.

ولا يمكن أن نتوقع من أية منظمة أن تعمل بفعالية إلا إذا كان لديها أساس مالي سليم وكانت برامجها برامج لا تتجاوز حدود قدرتها المالية. وفي السنوات القليلة الماضية، وسعت الدول الأعضاء أنشطة الأمم المتحدة بمعدلات لم يسبق لها مثيل، وخاصة في مجال حفظ السلم، إلى حد جعل الفجوة بين الموارد المتاحة في الميزانية والالتزامات تتسع وتصل إلى أبعاد الأزمة. وبالتالي طلب الأمين العام من الجمعية العامة أن تعالج هذه المشكلة باعتبارها مسألة سياسية عاجلة ينبغي حسمها لضمان فعالية المنظمة ومصداقيتها.

ونتفق مع الأمين العام على الحاجة العاجلة إلى حسم الأزمة المالية عن طريق استعراض مفصل للمعايير الحالية التي تنظم تقرير الأنصبة والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقد يتطلب الاستعراض إصلاح الصيغة الحالية لتقرير الأنصبة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلم. والاستعراض التقني المفصل والموضوعي لمعايير تحديد الأنصبة سييسر، حتما، على الجمعية العامة أن تتخذ القرارات السياسية المطلوبة منها في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه مطلوب من الجمعية العامة أن تضع مبادئ توجيهية سياسية لكفالة أن يكون العمل الفني قائما على صلاحيات واضحة لإجراء استعراض موضوعي يتم في الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى لا بد من الاضطلاع بالاستعراض في مناخ تتوفر فيه الإرادة السياسية اللازمة إذا أريد له أن يحقق هدفه.

وفي هذا الصدد، نود أن نوضح أن أي إجراء قد يتخذ بشأن هذه المسألة يجب أن يأخذ في الحسبان قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ الذي أكد من جديد أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. وقد استغرقت لجنة الاشتراكات أيضا وقتا كبيرا في بحث هذه القضية.

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها في هذه المرحلة هي أن هذه القضية معقدة وفنية ولا توجد لها حلول سهلة. ولئن كان هناك حد أقصى لمعدل الأنصبة المقررة لفرادى الدول الأعضاء بالنسبة للميزانية العادية، فلا يوجد حد أقصى مماثل بالنسبة المئوية لميزانية حفظ السلم. وقد تقوم الحاجة أيضا إلى وضع حد أقصى، بالنسبة المئوية للأنصبة المقررة للاشتراك في ميزانية حفظ السلم على أن يدرج في ذلك رسم إضافي يضاف إلى أنصبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة. ومن المنطقي أن نفترض أن يكون الحد الأقصى بالنسبة المئوية للنصيب المقرر لأي عضو دائم في مجلس الأمن أعلى، فيما يتعلق بميزانية حفظ السلم، من نسبة الـ ٢٥ في المائة المقررة للميزانية العادية.

في الماضي القريب عانت ميزانية حفظ السلم من نقاط ضعف خطيرة أبرزها الأمين العام بوضوح في بيانه. فعملية الميزنة يُضطلع بها في الوقت الراهن بطريقة مجزأة وعلى أساس كل حالة على حدة، ولا يراعى فيها جانب الاستعجال في أنشطة حفظ السلم. والنتيجة هي أن تدخّل الأمم المتحدة يأتي متأخرا أكثر مما ينبغي ويكون غير كاف، حتى في حالات مثل حالة رواندا حيث كان من الممكن أن يؤدي تدخّل الأمم المتحدة السريع والكافي إلى إنقاذ الآلاف من الأرواح. ومن ثم، فإن الحاجة إلى صندوق احتياطي مزود بموارد كبيرة لعمليات حفظ السلم لا يمكن التأكيد عليها بما فيه الكفاية. أما الصندوق الحالي البالغ قوامه ١٥٠ مليون دولار فإنه صغير جدا ويعاني من عجز دائم.

وبالإضافة إلى الصندوق الاحتياطي، يوجد مبرر قوي لوضع تقديرات سنوية لميزانيات حفظ السلم لتيسير اعتماد المبالغ اللازمة في الميزانيات الوطنية، بدلا من النظام الحالي الذي ترصد فيه العديد من الدول الأعضاء الاعتمادات في ميزانياتها الوطنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بعد أن تستحق عليها مبالغ متأخرة. فعندئذ يكون بوسع الدول الأعضاء أن تتيح المبالغ اللازمة عندما يتم تحديد الأنصبة المقررة لكل عملية على حدة من عمليات حفظ السلم، وتخف بالتالي مشكلة تسديد نفقات البلدان المساهمة بقوات.

ينبغي أن تتقاسم الدول الأعضاء عبء ميزانية الأمم المتحدة وفقا لقدرتها، وعلى أساس منصف. وينبغي أن تكون صيغة الأنصبة المقررة مبسطة وسهلة التطبيق ومعبرة بشكل موضوعي عن القدرة على الدفع، وأن تتضمن آلية ذاتية لإجراء تعديلات منتظمة لحسابات القدرة على الدفع، مراعاة للتغيرات النسبية التي تطرأ في قدرات الدول الأعضاء فرادى. فمن المرجح أن وجود معيار موضوعي من الناحية الفنية يكون قائما على احصاءات يمكن التحقق منها، سييسر التوصل إلى توافق في الآراء. وفي هذا الصدد، يصح إيلاء نظر جاد للصيغة التي اقترحتها مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة الـ ١٦ والقائمة على حصة البلد من الدخل العالمي، مع نسبة تخفيض موحدة للبلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن المتوسط، ورسم إضافي لأعضاء مجلس الأمن الدائمين في حالة ميزانية حفظ السلم.

إننا نعتقد أن الحل السياسي للمشكلة لا يكفي؛ فلا بد من وجود مبرر فني وموضوعي لمثل هذا الحل. وفي حين أن من المستطاع اللجوء إلى نهج سياسي أو نهج يقوم على تناول القضية على مستوى رفيع، فإن الحل الدائم للمشكلة لا بد بالضرورة أن يكون حلا فنيا وموضوعيا. وهذه النُهج يجب أن تأخذ في الحسبان أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المختصة والمسؤولة عن تحليل المسائل الإدارية والمالية للمنظمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار ١٩/٤٩ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا، بإنشاء فريق عامل حكومي دولي من ٢٥ خبيرا، يقوم بدراسة وفحص كافة جوانب تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع، بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة للاشتراكات التي تسدد للميزانية العادية. ومن المتوقع أن يقدم ذلك الفريق تقريره إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ حتى يتسنى للجنة الاشتراكات وضعه في الاعتبار في مداولاتها.

وأود أن أؤكد على أنه بغض النظر عن الخطوات أو القرارات التي قد تود الجمعية العامة اتخاذها فإنها يجب أن تتماشى والعمليات الجارية فعلا في كل من اللجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات.

وفيما يتصل بميزانية حفظ السلام، نرحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام حول البند ١٣٢ من جدول الأعمال، والمطروحة الآن أمام اللجنة الخامسة. ويحدونا الأمل في أن تسمح المشاورات غير الرسمية الجارية حاليا في تلك اللجنة بالتوصل إلى حلول ناجعة لهذه المشكلة المعلقة.

وختاما، بينما تحتاج مسألة جدول الأنصبة المقررة إلى معالجة، فإن مشاكل التدفق النقدي في إطار المنظمة لن تحل على الإطلاق ما لم تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. فهذه هي بالفعل أهم المشاكل المطروحة. وما لم تأخذ الدول الأعضاء التزاماتها بجدية، فإن أي صيغة يمكن الاتفاق عليها، مهما كانت منصفة، لن تكون حلا لمشكلة التدفقات النقدية. ففي المحك الأخير ستظل هذه المشكلة، البسيطة ظاهرا، هي العقبة الكأداء، وإزالتها ستتوقف بالكامل على إرادة الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أن الميثاق ينص على أن القرارات المتصلة بميزانية الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مسؤولية جماعية للدول الأعضاء. وبالتالي فإن أي اجراءات تتخذ في هذا الصدد بصورة إنفرادية ستؤدي إلى تفاقم المشكلة المعروضة علينا.

السيد العربي (مصر): يستهل وفد مصر كلمته بتوجيه الشكر لكم على إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء للتشاور حول سبل تحقيق الاستقرار المالي للأمم المتحدة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الكبيرة الموكلة إليها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

كما يوجه وفد مصر التحية للأمين العام على جهوده الدؤوبة للفت أنظار الدول الأعضاء إلى المصاعب المالية التي تعاني منها المنظمة ولحث هذه الدول على ضرورة السعي لإيجاد حل عاجل يوفر للمنظمة ما يلزمها من موارد تساعدها على الانطلاق نحو تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج التي أقرتها الدول الأعضاء.

لقد ألقى السفير رمضان لعمامرة، الممثل الدائم للجزائر، بيانا شاملا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين عبَّر فيه عن موقف المجموعة ورؤيتها لأبعاد المشكلة التي تواجهنا الآن، وتصور المجموعة لكيفية تناولنا الجماعي لهذه المشكلة. ويضم وفد مصر صوته إلى ما ذكره سفير الجزائر حين أكد أن تحقيق الآمال المعقودة على الأمم المتحدة لن يكون ممكنا ما لم تتوافر للمنظمة قاعدة مالية صلبة، وموارد منتظمة ومتدفقة تكون عاملا مساعدا في دفع المنظمة نحو الأمام، ولا تعوق مسيرتها وتكبل حركتها كما هو الحال حاليا نتيجة لنقص الموارد المالية وعدم انتظام بعض كبار ممولي المنظمة في سداد حصصهم خلافا لنص وروح المادة ١٧ من الميثاق.

إننا نتفق كذلك تماما مع ما جاء في بيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ حين ذكر أن الجهود المبذولة لتطوير المنظمة وتحديث أسلوب الأداء في إطار إعدادها لمواجهة تحديات القرن القادم سوف تتعثر. وإن ذلك قد يعيدنا إلى الوراء ما لم تلتزم كافة الدول بسداد حصصها بالكامل وفي التواريخ المحددة وبلا شروط مسبقة. إن تناول الجمعية العامة لهذا الموضوع هو الفرصة المناسبة لكي تعلن كافة الدول عن نيتها إتمام سداد كامل متأخراتها قبل حلول الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة. ولنتعهد جميعا معا - في إعلان إلى العالم - بالاستمرار في دعم المنظمة وتمكينها من تنفيذ ما أقرته إرادتنا المشتركة، تأكيدا ودعما للتضامن والتعاون الدولي البناء اللذين تتأسس عليهما العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر.

لقد عبرت الدول الأعضاء - ومن بينها مصر بالطبع في مناسبات عديدة سابقة عن ضرورة دعم الأمم المتحدة بشتى الطرق، وتقوية دورها بعد أن أكدت التطورات الدولية المتلاحقة أن هناك ارتباطا وثيقا بين السلام والاستقرار والتنمية. فالاستقرار العالمي لن يتحقق دون تنمية متوازنة ودائمة، والاختلالات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سوف تستمر مصدرا للاضطرابات والصراعات الاجتماعية، وقد تتحول إلى نزاعات تهدد السلام والأمن الدوليين. وإن الأمم المتحدة - من وجهة نظرنا - هلى المحفل الوحيد المؤهل لتناول هذه القضايا الحيوية بشكل شامل، وبالتالي فعلينا أن ندعمها سياسيا وماليا حتى تضطلع بالدور المطلوب منها، خاصة وأن أمام المجتمع الدولي الآن فرصة تاريخية لتأكيد أن السلام والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام السيادة الوطنية لكل دولة هي أركان النظام السياسي والاقتصادي الدولي.

إن مصر، رغم بعض المصاعب الاقتصادية، تقوم بالوفاء بكافة التزاماتها المالية تجاه المنظمة. وإنه لمن دواعي فخرنا أن نكون ضمن قائمة الدول التي ليست مدينة بأي مبلغ للأمم المتحدة. وإننا نثق أنه لو توافرت الإرادة السياسية لكافة الدول لأمكن خلال فترة وجيزة حل مشكلة السيولة النقدية التي تواجه الأمم المتحدة.

إن وفد مصر يرحب بالحوار، في إطار اللجنة الخامسة للجمعية العامة، من أجل إيجاد حل لأزمة السيولة النقدية التي تعاني منها المنظمة. وفي هذا الصدد فإننا نرى أن إصلاحا رشيدا متفقا عليه، ويأخذ وقته، أفضل بكثير على المدى البعيد من قرار متسرع قد يرضي البعض ولكن من غير المضمون أن يعكس رأي الأغلبية العظمى للدول الأعضاء، التي تعقد الآمال الكبيرة على دور متنام للأمم المتحدة وعلى قدرة الأمم المتحدة على التفاعل الإيجابي مع تطورات العصر.

قبل أن أختتم بياني يسعدني أن أؤكد لكم استعداد وفد مصر التام للتعاون معكم وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم ترحيب وفد مصر برئاستكم شخصيا لمجموعة العمل المزمع تشكيلها في إطار اللجنة الخامسة لدراسة هذا الموضوع الهام، ولأؤكد لكم أيضا اعتزازنا بحكمتكم التي هي مصدر فخر لكل أفريقي.

السيد تاخيرا - باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد فنزويلا أن يشكر الأمين العام على بيانه بشأن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. لقد درسنا باهتمام كبير هذا البيان الذي ألقاه أمام الجمعية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والوثيقة التي عُممت معه في ذلك الحين.

في هذا الوقت الذي يجري فيه تحديد أولويات اقتصادية واجتماعية جديدة، تؤيد فنزويلا الامتثال الصارم لسياسة النمو الصفري في الميزانية العادية للمنظمة. وفيما نحن نرى تقييما أكثر واقعية لفعالية السياسات التي اتبعت حتى الآن في هذا الطور من عمليات حفظ السلام، وندخل إصلاحا على مجلس الأمن، تحبذ فنزويلا الحفاظ على جدول الأنصبة المقررة الخاص القائم حاليا لهذه الأغراض وإكسابه طابعا مؤسسيا.

إن من السابق لأوانه القول بأن المنظمة تفتقر إلى أساس مالي سليم. ومن الناحية الأخرى، يبدو أن مسألة البت في ماهية الحدود المعقولة لقدرة المنظمة على العمل هي مسألة تحتاج إلى تفكير متأن. إننا نعتقد أن هذه عملية جارية، وأنه ليس من السهل التوصل إلى نتائج قاطعة فيها. غير أن أي تقدم يحرز في نواحي الميزانية والمالية والإدارة ينبغي أن يكون مستندا إلى توافق في الآراء حول أكثر الطرق واقعية لتنفيذ ولايات الميثاق.

إننا جميعا ندرك أن المنظمة واجهت صعوبات جدية في ميدان عمليات حفظ السلام الذي هو ميدان شاق وتكاليفه ونتائجه تثير تحفظات جادة متزايدة. وندرك جميعا أيضا أنه يتعين على المنظمة أن تحدد لنفسها مسارا واضحا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وأن الإصلاحات المؤسسية التي يجري توخيها لم تتطرق بعد إلى صميم المشكلة. ولذلك فإننا نشاطر الميل الحالي إلى

إجراء استعراض متعمق لهذه الأوجه من حياة المنظمة وإعطائها بُعدا سياسيا بما في ذلك تناولها على أرفع المستويات. وستتيح الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة فرصة فريدة للقيام بذلك.

وفيما يتعلق بما وصفه الأمين العام بالتأخر في الدفع، فإن هناك حالتين متطرفتين. الأولى هي حالة معقولة تنطبق على البلدان التي بسبب وضعها الاقتصادي وتزايد التزاماتها في إطار المنظمة تعاني من صعوبات على المدى القصير في أداء التزاماتها في حينها. أما الحالة الأخرى التي تثير تساؤلات أشد فهي حالة البلدان التي لا تؤخر الدفع فحسب لأسباب تتعلق بسياستها تجاه المنظمة بل تضع أيضا شروطا على المنظمة. ونحن نعتقد أن تشخيص الأمين العام لم يتضمن الاعتراف الواجب بوجود هذا النهج الأخير. ولا شك في أن التشويهات الناجمة عن هذا النهج خطيرة. فليس هناك بلد يسره أن يجد نفسه مصدرا لتمويل يعوض به عن متأخرات بلدان أخرى؛ وما من بلد يجد ما يشجعه على دفع أنصبته بصورة منتظمة في غياب أي تقدم جاد من جانب المساهمين الرئيسيين. والمنظمة هي التي تعاني عواقب ذلك، فمصداقيتها تتقوض بذلك.

إن فنزويلا تؤيد استعراض النظام الإداري للمنظمة وإدخال ما ينبغي من تحسينات ضرورية عليه. ولا ينبع اهتمامنا من مسؤوليتنا كدولة عضو فحسب، وإنما أيضا من كوننا أحد المساهمين الذين يتحملون عبئا أكبر مما يستوجبه مركزهم كبلدان نامية تعاني من مشاكل خطيرة قصيرة الأجل. وإلى أن نحسم مسألة تأخر الدفع لأسباب استراتيجية سياسية، فإن أي مناقشة لما يسمى بالعراقيل الهيكلية والحلول الممكنة لها لن تحقق على الأرجح النتائج المرجوة. إن تحصيل فائدة على المدفوعات المتأخرة أو إعطاء المنظمة سلطة الاقتراض، هما من الأمور التي ينبغي بحثها إلا أن لدينا الآن تساؤلات جادة حول هذين الخيارين كليهما.

إننا نعتقد أنه ليس من المستصوب زيادة الدخل المتاح لأغراض الإنفاق، مع افتراض أن نظام تحديد الأنصبة المقررة يفتقر إلى التوازن. فالمنهجية التي وضعتها المنظمة من خلال أجهزتها المختصة لتحديد جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام ليست السبب الجذري لمشكلتي السيولة النقدية أو مشكلة قاعدة رأس المال. وأي نهج يقوم على هذا الأساس سيكون أكثر إثارة للقلق لأن أي إصلاح إنما سيؤدي إلى نقل العبء إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، مما يزيد من تشويه عدالة جدولي الأنصبة ويعرض استقرارهما للخطر.

وعلى المدى القصير، لا تتصل مشكلتا قاعدة رأس المال والسيولة النقدية بمسألة جدول الأنصبة المقررة. إننا نؤيد، كخطوة أولى، إجراء دراسة أكثر تعمقا لفكرة قياس القدرة الحقيقية على الدفع، بغية تحديد معايير منصفة تتواكب مع الوضع الحقيقي لكل دولة. وكما نؤيد إجراء تحليل لفعالية عمليات صنع القرار، وتقييم لنتائج عمليات حفظ السلام، التي أصبح من اللازم تخفيض تكاليفها بدرجة كبيرة على أساس المتطلبات السياسية المقررة، ومبادئ توجيهية للعمليات تكون أشد صرامة، وحد أقصى يوضع لعدد جبهات العمليات.

وتتفق فنزويلا مع الأمين العام بأن الأزمة المالية مكونا سياسيا هاما. إن البحث عن إيجاد حل يتطلب مناقشة سياسية وتقنية داخل أنسب الهيئات في منظمتنا، سواء حول نطاق الالتزامات التي يصح للمنظمة أن تتحملها وحول أنسب السبل للوفاء بها. وعلينا أن نجد توازنا معقولا. فالمنظمة تواجه خطر تجاوز حدود إمكاناتها إن هي استمرت في محاولة حل كل شيء في وقت واحد. إن مشاكل الأساس المالي ليست إلا الأعراض الأولى لكون ما هو مستصوب وما هو ممكن ليسا متماثلين في هذه المرحلة من حياتها.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للرئيس لاتاحته الفرصة للدول الأعضاء للإعراب عن آرائها بشأن الوضع المالي الخطير الذي تواجهه المنظمة في الوقت الراهن، ولمناقشة الطرق والوسائل الفعالة لضمان أساس مالي سليم للأمم المتحدة. إن البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قد استرعى انتباه الجمعية بالفعل الى خطورة الحالة التي نواجهها الآن. ووفد بلادي يتشاطر الشعور بالأزمة الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره، ويأمل بشدة أن تمكن هذه الفرصة الدول الأعضاء من أن تتفهم بشكل أعمق طبيعة المسائل التي ينطوي عليها الأمر وأن تواجه مواجهة تامة مشكلة كيفية التوصل الى حل فعال لمشكلة يصح أن توصف بأنها أهم مشكلة تواجهها المنظمة اليوم.

إن المجتمع الدولي يتوقع، بل إنه يطلب، قيام الأمم المتحدة بأداء دور واسع النطاق في شؤون العالم اليوم. إن عملياتها لحفظ السلام، على سبيل المثال، تسهم اسهاما

فريدا قيما في السلم والأمن العالميين في عالمنا المرتبك في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وعلى أنه لكي تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي، من الأساسي، أن تتوفر للمنظمة قاعدة مالية قوية وصحيحة. ولسوء الحظ، إننا يجب أن نقر بصراحة تامة أن القاعدة المالية للمنظمة مزعزعة جدا في الوقت الحالي.

إن مشكلة المصاعب المالية التي تواجه المنظمة خطيرة للغاية. ففي خريف كل عام توجد أزمة مالية في التدفق النقدي، يضطر معها الأمين العام الى توجيه طلب عاجل للدول الأعضاء لدفع أنصبتها في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام دون تأخير. وإنني ألاحظ بقلق بالغ، على وجه الخصوص، أن الأمين العام يشير في تقريره الى أن طريقة دفع الدول الأعضاء لأنصبتها قد ساءت مؤخرا حيث أن عددا متزايدا من البلدان إما متأخر في سداد أنصبته أو تتراكم عليه المتأخرات. وهذه التطورات لن تؤدي بالتأكيد إلا الى تفاقم الوضع المالي للمنظمة.

إن الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء توفر الأساس المالي لجميع أنشطة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن قدرة المنظمة على البقاء وفعاليتها تعتمدان كليا تقريبا على دفع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بالكامل وفي وقتها المحدد. وبينما يجب علينا أن نتحاشى التوسع المفرط في الميزانية وإفلات الزمام في هذا الصدد وأن نسعى الى استخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، فمما لا مناص منه ولا سبيل الى إنكاره أن المنظمة، باعتبارها نواة التعاون الدولي لصيانة السلم والأمن الدوليين ولتعزيز إزدهار ورفاه العالم، سيتعين عليها أن تشارك بنشاط أكبر في مجالات متزايدة الاتساع. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها وسيلة قيمة للغاية لحفظ السلم في الظروف المقلقة الملابسة للانتقال الى حقبة ما بعد الحرب الباردة في مناطق مختلفة من العالم، هي عمليات من المتوقع أن يتسع نطاقها وأن تتكثف جهودها لاحتواء الصراعات. وفي هذا الإطار، فإن وفاء كل دولة عضو بالتزاماتها المالية أمر لا غنى عنه لأداء المنظمة الفعال. إن مسؤوليتنا في هذا الشأن هي مسؤولية فردية وجماعية في آن معا. وحكومة اليابان تأخذ هذه المسؤولية بأقصى قدر من الجدية، وتنوي الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء الأخرى الى أن تحذو نفس الحذو.

وأود الآن أن أعلق على الحاجة الملحة الى تحسين المنهج الذي يتقرر به جدول الأنصبة. فبينما يعتقد وفد بلادي، فيما يتعلق بجدول الأنصبة للسنوات ١٩٩٥ الى ١٩٩٧، إننا ينبغي أن نحترم توصية لجنة الاشتراكات ونحافظ على مصداقية هذه اللجنة الهامة، فإننا نرى كذلك أن الأمر يتطلب في هذا المنعطف إجراء استعراض جوهري حتى يمكن التوصل الى منهجية جديدة قائمة على التعبير الأصدق عن مبدأ المساواة والإنصاف. وغني عن البيان، أن الإسهام المالي لدعم أنشطة المنظمة عبء شاق على الدول الأعضاء المشاركة في تقاسمه، لكن بالنظر الى الأهمية الحيوية لهذا التقاسم ينبغي أن تكون كل دولة عضو مستعدة لأن تقبل بنظام اقتسام عادل ومنصف للعبء المالي، ولأن ترفض أي نهج يعزز أو يحمي المصالح الضيقة لكل بلد على حدة.

وغني عن البيان أن التوصل الى منهجية يمكن أن تكون مقبولة باعتبارها عادلة ومنصفة لجميع الدول الأعضاء لن يكون سهلا بأي حال من الأحوال. ووفد بلادي - على الأقل - يشجعه الاتجاه السائد في الجمعية، حيث أعربت وفود عديدة عن قلق بالغ إزاء الوضع المالي الحالي للمنظمة. وهذا القلق ظهر بالفعل في اعتماد القرار ٢٢٣/٤٨، الذي يوجه لجنة الاشتراكات الى استعراض المنهجية الراهنة. وبمقتضى القرار ١٩/٤٩، أنشئ فريق عامل حكومي دولي مخصص يقوم بدراسة وفحص كافة جوانب تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. ووفد بلادي يحدوه أمل وطيد في أن يتوصل الفريق العامل المخصص الى نتيجة مثمرة بناءة للمساعدة في التعجيل بعملنا للتغلب على المهمة الهائلة التي نواجهها.

إن مشكلة كيفية تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تزداد خطورة مع تزايد العمليات تتزايد بسرعة، سواء من حيث العدد أو التعقد، في السنوات الأخيرة. وبينما ينبغي لنا أن نقبل أن تلك الزيادة هي شيء لا بد من توقعه ولا محل لتجنبه، فإن جميع العمليات ينبغي أن يفحص أمرها بدقة في وقت انشائها وفي وقت تمديدها. ومن ناحية أخرى، بمجرد اتخاذ قرار القيام بعملية ما، تصبح الدول الأعضاء مسؤولة مسؤولية جماعية عن النفقات المترتبة. إن هناك تحركا من جانب بعض الدول الأعضاء لاستعراض منهجية تحديد جدول الأنصبة المقررة للمشاركة في نفقات عمليات حفظ السلام. ووفد بلادي يوافق على أنه ينبغي أن يكون بوسعنا أن نراجع العملية كلها لوضع نظام يكون أكثر انصافا وأكثر عدلا من النظام الحالي. وعند تناول هذه المشكلة المتعلقة بتوزيع العبء المالي المترتب على عمليات حفظ السلام، يجب أن تستقصى وتدرس بالكامل

جميع العوامل التي يصح أن تدخل في حساب جدول الأنصبة لعمليات حفظ السلام بما في ذلك حجم الناتج القومي الإجمالي، ومسألة الحد الأدنى والحد الأقصى؛ ووضع ومسؤوليات كل دولة عضو. وفي هذا الصدد، سيكون من الطبيعي أن توقع من الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي دول تقوم بدور رئيسي في عملية إنشاء عمليات حفظ السلام، أن تستمر في تحمل عبء مالي خاص يتناسب مع مركزها الخاص.

هذه بضع ملاحظات ذات طابع عام من وفدي في هذه المرحلة. واليابان تؤيد استحداث فريق عامل للقيام بدراسة تمهيدية للعناصر ذات الصلة، التي عرجت على بعضها في بياني الاستهلالي هذا، وبحثها بمزيد من التعمق. ولأن هذه المسألة ستكتسي أهمية سياسية، فإنها تتطلب في نهاية المطاف اتخاذ قرار على مستوى سياسي رفيع من جانب كل حكومة، ومن ثم، يجب أن تنسق مناقشة هذه المشكلة على مستوى رفيع. لكن، في الوقت ذاته، وفي ضوء الطابع التقني للمشكلة، ستكون إسهامات الخبراء الماليين والتقنيين مطلوبة جدا. ومن المهم - بصفة خاصة - بذل كل جهد لتجنب تسييس هذه المشكلة. وإذا تم الوفاء بهذين المتطلبين فإن وفد بلادي متفتح الذهن إزاء طرائق عمل الفريق العامل.

إن وفد بلادي مستعد لتقديم تعاونه الكامل في العمل مع الوفود الأخرى في سعينا المشترك من أجل إيجاد حل مرض للصعوبات المالية التي تواجه المنظمة، بما فيها مشكلة تحسين منهجية تحديد جدول الأنصبة المقررة. وهو يتطلع الى الإسهام في النقاش الذي سيتبع هذه المناقشة العامة. ووفد بلادي ليس لديه أدنى شك في أنه بالقيادة القديرة لرئيس الجمعية وبإرادتنا السياسية الموحدة سنوحد قوانا للتغلب على الأزمة التي تواجهها المنظمة، وسنتمكن من إنجاز مهمتنا المتمثلة في حسم هذه المسألة الصعبة التي تؤثر على المنظمة في هذه اللحظة الحرجة المليئة بالتحديات.

السيد شو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لنا لبحث الأزمة المالية للمنظمة.

إن الأزمة المالية الدائمة لهذه المنظمة أرغمت الأمين العام مرة أخرى، على أن يتوجه، أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بنداء الى الدول الأعضاء بضرورة إيجاد حل لها. وفي خطابه الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة قبل حوالي شهرين ركز وزير خارجية بلادي السيد س. جاياكومار، على هذا الموضوع ذاته. وإنني متأكد من أن جميع الدول الأعضاء تشاطر الأمين العام قلقه العميق حيال ضرورة معالجة هذه المشكلة الخطيرة على وجه السرعة.

لقد عرف الأمين العام أحد أسباب الأزمة المالية، بأنه تأخر الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا هو السبب الأساسي للأزمة. وإذا ما دفعت الدول الأعضاء أنصبتها بالكامل وفي الأجل المحدد، فإن العديد من الصعوبات المالية الحالية التي حددها الأمين العام يمكن أن تحسم على نحو جيد وبسرعة. وإذا ما توفرت الأموال، فإن مشاكل التدفق النقدي مثل التأخر في السداد للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، والديون المستحقة للباعة والموردين، واحتجاز فوائض الميزانية المستحقة للدول الأعضاء، لن يكون لها وجود ولن تكون لدينا مشكلة احتياطي نقدي. فصندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام سيتم تجديد مواردهما وسيخدمان الأغراض المتوخاة لهما أصلا.

إن دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها بالكامل وفي موعدها التزام يفرضه الميثاق على جميع الدول الأعضاء من الأمم المتحدة. ويتعين على كل الدول الأعضاء أن تدفع دون قيد أو شرط اشتراكاتها للأمم المتحدة. وبصفة خاصة، يتعين على أعضاء مجلس الأمن الدائمين ألا يتأخروا عن سداد اشتراكاتهم في الميزانية العادية وفي حفظ السلام. غير أن هذا، كما ذكر وزير خارجية بلادي، أصبح موضوعا مكررا مملا. وما نحتاج القيام به حقا هو أن ننظر بجدية في كيفية تطوير نظام يشجع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها. ويتمثل أحد هذه الإمكانيات في تحصيل فائدة على المدفوعات المتأخرة، مع إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نموا.

إن تجربة عدد من المنظمات المتعددة الأطراف التي أخذت بنظام فرض فوائد على المبالغ المتأخرة في السداد كانت مشجعة.

أما المسألة الأخرى التي أثارها الأمين العام فهي مسألة أساليب تحديد الأنصبة المقررة. ونحن لا نرى أن هناك مشكلة رئيسية في أساليب تحديد أنصبة الدول الأعضاء. وقد يكون هناك بالتأكيد مجال للتحسين، لكن هذا يجب ألا يبعدنا عن السبب الجذري للأزمة المالية، ألا وهو، تقاعس الدول الأعضاء عن الدفع بالكامل وفي

الوقت المحدد. وعلى أية حال، سبق أن عهد الى لجنة الاشتراكات ببحث الجوانب التقنية لكيفية تحسين نظم تحديد الأنصبة المقررة. كما أنشأنا في الشهر الماضي فريق خبراء رفيع المستوى للنظر في كيفية قياس قدرة الدول على الدفع. ويجب أن تكون مناقشات هذين الفريقين كافية لإبراز أوجه القصور في النظام الحالي للأنصبة المقررة. ومع ذلك، فسنغافورة على استعداد للسعي جاهدة، مع غيرها من الدول الأعضاء والأمين العام، لوضع معايير موضوعية اقتصادية وسياسية لتحسين جدول الأنصبة المقررة إذا ثبت أن هذا ضروري. وأشدد على عبارة: إذا ثبت أن هذا ضروري.

في البيان الذي أدلى به الأمين العام، بدا أنه يقترح أن يكون مبدأ القدرة على الدفع مستندا أساسا الى "نصيب الفرد من موارد" الدولة العضو. ونعتقد أن هذا ليس صحيحا تماما. فقد دأبت الأمم المتحدة دوما، منذ إنشائها، على استخدام الدخل القومي الإجمالي بوصفه الأساس الرئيسي لحساب القدرة على الدفع. واسمحوا لي أن أحيل الدول الأعضاء الى تقرير لجنة الأمم المتحدة التحضيرية في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٦، إذ تنص الفقرة ١٣ من القسم الثاني من الفصل التاسع من التقرير على أنه:

"ينبغي تقسيم نفقات الأمم المتحدة على نطاق واسع وفقا للقدرة على الدفع، غير أنه، من الصعب قياس هذه القدرة على الدفع بمجرد استخدام الوسائل الإحصائية المحضة، ويستحيل التوصل الى أية صيغة محددة ومن الواضح، أن التقديرات المقارنة للدخل القومي يبدو أنها الدليل الأكثر إنصافا".

وفي القرار ١٤ (د-١) المتخذ في عام ١٩٤٦، اعتمدت الدول الأعضاء هذه الفقرة على أنها الأساس لجمع الموارد وعينت لجنة الاشتراكات لإعداد جدول للأنصبة على أساس الفقرة التي اقتبستها توا. ومنذ ذلك الحين، دأبت الجمعية العامة ولجنة الاشتراكات على تأييد استخدام الدخل القومي الإجمالي بوصفه المعيار الأفضل والأكثر إنصافا. ولا يمكن أن تطبق أي عوامل أخرى في منهجية جدول الأنصبة المقررة إلا بعد استخدام هذا المعيار الأساسي.

غير أن الورقة المصاحبة لبيان الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ تسلم عن حق بأن الدخل القومي الإجمالي هو العنصر الأساس في المنهجية الحالية للميزانية العادية: واستنادا الى هذه الحقيقة خلص وفد بلادي الى أن الإشارة الى "نصيب الفرد من الموارد"، قد تكون خطأ غير مقصود من جانب من قاموا بصياغة بيان الأمين العام.

إن اللجنة التحضيرية قررت بحكمة عدم استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي لتحديد اشتراكات الدول الأعضاء بسبب المشاكل المرتبطة بهذا المفهوم. وهناك العديد من الأسباب التي تحول دون القيام بذلك. ولقد أدرجت بعضا منها، لكن حرصا على الوقت لن أتلوها نظرا لأنها واردة في بياني المكتوب.

إن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء رفضا باستمرار وعلى نحو جلي استخدام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمعيار أساس لتحديد قدرة أية دولة عضو على الدفع. وهناك عدة أمثلة على ذلك، أولا، تأكيد الأمين العام في تقريره A/47/414، على أن هناك عددا

"من العيوب المعروفة لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بوصفه مؤشرا للرفاه والأداء الاقتصاديين". (الفقرة ١٠)

وثانيا، إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/93/4)، الذي وردت مناقشته في ملحق الوثيقة (A/49/424/Add.1) أكد نفس الرأي.

إن سنغافورة، على غرار العديد من الدول الصغيرة، بحاجة الى أمم متحدة قديرة وفعالة للمساعدة على صون بيئة دولية مستقرة حرة يسودها الوئام. لذا، سنسعى جاهدين الى أن نتصرف بأسلوب مسؤول وبناء في الأمم المتحدة. ومن أجل القيام بذلك، تسعى سنغافورة دوما، مثلها مثل غيرها من الدول الصغرى، الى دفع المستحق عليها للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. وهذا بالرغم من حقيقة أن الدول الصغيرة، بسبب قيودها الموروثة، تمنع في أحيان كثيرة من الاضطلاع بدور نشط في الأمم المتحدة، ونادرا ما تمثل في الهيئات الرئيسية والفرعية للمنظمة.

وموجز القول، إننا على قناعة بأنه بغية حل الأزمة المالية، فإننا نحتاج أولا، إلى أن ننفذ تنفيذا حازما - دفعة واحدة وبصورة قاطعة - نظاما يشجع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. ثانيا، يجب أن نضمن بأن يواصل أعضاء مجلس الأمن تحمل عبء أكبر من تكاليف حفظ السلم. ثالثا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع متأخراتها للأمم المتحدة بحلول الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة في العام القادم.

رابعا، إذا - وأشدد على كلمة "إذا" - كان لنا أن نراجع أساليب تقرير حصص الدول الأعضاء فلن يكتب لنا النجاح إلا إذا أخذنا بنهج منتظم وشامل يقوم على معايير موضوعية مقبولة ومتفق عليها من جانب الجميع.

وسيتعاون وفد بلادي تعاونا كاملا في حل هذه المشكلة الهامة والمعقدة جدا التي تواجه منظمتنا.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليتكلم أمام الجمعية العامة بشأن مسألة ذات أهمية ملحة: وهي الحالة المالية الحرجة للمنظمة.

إننا مكرهون على أن نوافق على التقييم القاتم الذي قدمه إلى الجمعية العامة الأمين العام في بيانه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. لقد اتخذت المشكلة أبعادا من شأنها أن تقوض فعالية المنظمة ككل. وليس من الصعب تبين الأسباب. لقد حددها الأمين العام بوضوح بأنها الدفع المتأخر للاشتراكات، والاحتياطي المحدود من السيولة النقدية، وطريقة تحديد الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. لقد تضخمت هذه المشكلات بفعل النمو الهائل لتكاليف حفظ السلم في السنوات الأخيرة.

وكما أعلن وزير خارجية كندا، الأونرابل أندريه أويليه، في بيانه خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، فإن:

"الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفي بالولايات التي نعطيها لها إلا بقدر ما تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وتساهم بسخاء في صناديقها الطوعية ...

"واستعراض جدول الأنصبة المقررة مهمة محفوفة بالمخاطر على الدوام، إلا أنني أعتقد بأن الحاجة إلى القيام بذلك أصبحت ملحة." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠، ص ١٣)

وكندا مقتنعة بأهمية وعجالة ضمان أساس اقتصادي سليم للمنظمة. ونؤيد تأييدا تاما أهداف تحصيل المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء، وتعزيز تدفق السيولة النقدية، وإقامة ترتيبات منصفة لتمويل الميزانية العادية وميزانية حفظ السلم. وتؤيد كندا تماما إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية لمعالجة هذه المسائل على سبيل الاستعجال. وأود أن أؤكد للجمعية أن كندا سوف تضطلع بدور كامل ونشط وبناء في أعمال الفريق.

وتعتقد حكومة بلادي أن أخطر مشكلة مالية تواجه المنظمة هي المتأخرات: أي إخفاق الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة، كاملة ودون شروط. ولا يمكن لأية محاولة لمعالجة مسائل السيولة النقدية أو طريقة تقرير الأنصبة أن تنجح ما لم تُحل مشكلة المتأخرات. إن التأخر والامتناع عن دفع الاشتراكات المقررة أصبحا للأسف ممارسة شائعة. فبعض الدول الأعضاء غير قادر فعلا على الدفع؛ والكثير منها لا يرغب في ذلك؛ وبعضها يقرر الامتناع عن الدفع كسياسة عامة، وهذا إجراء لا يجيزه الميثاق. ويجدر التأكيد مجددا على أن الميثاق ملزم لكل دولة عضو على حد سواء: فهو لا يعطي الأعضاء خيار اتخاذ قرار من جانب واحد، وعلى أساس انتقائي، بأن تمتثل أو لا تمتثل له.

وإن ضخامة وانتشار مشكلة المتأخرات قد دفعانا إلى تكريس بعض التفكير إلى مسألة طريقة حمل الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بدفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد - سواء عن طريق توفير الحوافز للدفع في الموعد المقرر أو عن طريق فرض غرامات على التأخر في الدفع. وبعض هذه التدابير قد يكون ماليا، مثلا تقديم خصم للدول التي تدفع في وقت مبكر، وفرض فوائد على الدول التي تتأخر في الدفع. والتدابير المثبطة الأخرى تتضمن منع الدولة التي تأخرت في دفع اشتراكاتها من حق الترشيح للانتخابات.

ومع ذلك، ينبغي لنا أيضا أن ننظر في وسائل من شأنها جعل عبء الاشتراكات أسهل تحملا على الدول الأعضاء. ففي العديد من الحالات، قد يتسنى للدول الأعضاء تحسين أدائها في مجال الدفع إذا ما تم تقسيم الأنصبة في الميزانية العادية إلى أقساط دورية. وفيما يتعلق بأنصبة حفظ السلم، التي تصل الآن بصورة تقريبية إلى ثلاثة أمثال الميزانية العادية، فمما لا شك فيه أن العبء سوف يخف لو أن الأنصبة عُينت على نحو أكثر انتظاما وبصورة يمكن التنبؤ بها. وهذه ستكون من حسنات الاقتراحات الداعية إلى إعداد ميزانيات سنوية لحفظ السلم والجمع بينها كلها.

وينبغي لنا كذلك استعراض الإجراءات الراهنة المتعلقة بتوزيع فوائض الميزانية على الدول الأعضاء. وتعتقد كندا أنه من الملائم تماما التعويض بهذه الفوائض عن متأخرات الدول أو وقفها ريثما تُدفع هذه

المتأخرات. وينبغي ألا تتلقى الدولة أي رد لبعض ما دفعته أو أي خصم من الحصة التالية المقررة عليها إلا إذا كانت قد سددت قبل ذلك كل التزاماتها المالية الجارية. وهذه هي إحدى سبل السعي إلى ضمان قيام جميع الدول الأعضاء بدفع حصصها كاملة في نهاية المطاف. فالمنظمة تعتمد اعتمادا غير متناسب على الدول الأعضاء التي تدفع بالكامل وفي الوقت المحدد؛ وهي بحاجة لأن تجد طرقا جديدة تلقي بها من جديد بعض العبء على عاتق الدول التي تدفع في موعد متأخر.

وأشار الأمين العام كذلك إلى مشكلة الاحتياطات النقدية المستنفدة. وهذه المشكلة، ناجمة إلى حد كبير عن المتأخرات. ومن نافلة القول إنه لن تكون هناك مشكلة في تدفق السيولة النقدية لو أن جميع أو معظم الدول الأعضاء قامت بدفع التزاماتها المالية في مواعيدها المقررة.

إن رفع المستويات المأذون بها لصندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي لحفظ السلم لن يحل في حد ذاته المشكلة. فالحاجة ستنشأ عندئذ لزيادة الأنصبة المقررة بغية تغذية الصندوقين عند مستوياتهما الجديدة، وهذه الأنصبة الزائدة ستظل بدورها عرضة لمشكلة التأخر. وبعبارة أخرى، فإن مجرد زيادة المستوى المأذون به للصندوق لا تعني زيادة في كمية المال المتاح للصندوق.

تكلم بالفرنسية

إن من أكثر المسائل المعروضة علينا أهمية وحساسية مسألة جدول الأنصبة والمنهجية المتبعة في تحديده. وقد أصاب الأمين العام عين الصواب حين أوضح ما لمصداقية نظام تحديد جدول الأنصبة من أهمية كبرى، وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن شكوك قوية في كون جدول الأنصبة الحالي جدولا منصفا.

وفي السنة الماضية فقط، أكدت الجمعية العامة مجددا على أن مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة. وقبل أسابيع قليلة فقد، اتفقنا على إنشاء فريق عامل حكومي دولي من الخبراء المخصص لدراسة تنفيذ هذا المبدأ.

إن منهجية الجدول الحالية لا تزال قائمة على مبدأ القدرة على الدفع. ومع ذلك، فقد أضيف على مر السنين عدد من العناصر التي تشوه تنفيذ ذلك المبدأ. والتطورات التي حدثت في السنين القليلة الماضية، بظهور عدة بلدان جديدة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تكشف عن مدى خطورة بعض هذه التشوهات.

لن أسعى إلى تحليل جميع العناصر المشوهة التي لازمت جدول الأنصبة المقررة على مر السنين. فهناك عناصر عديدة، والقضايا التي ينطوي عليها الأمر قضايا تقنية بحتة. لكنني سأذكر باختصار ما يلي. إن نظام الحدود المعينة، إلى حين إزالته تدريجيا إزالة تامة، سيظل يفرض على عدد من البلدان أنصبة مقررة تتجاوز تجاوزا كبيرا ما ينبغي أن تكون عليه أنصبتها. كذلك يتعين إيجاد طريقة أفضل للتعامل مع أسعار الصرف، ولا سيما مع التقلبات الضخمة والسريعة في أسعار الصرف. ويتعين كذلك إيجاد طريقة أفضل لمراعاة المديونية الخارجية، ولتطبيق التيسير المترتب على تدني متوسط الدخل الفردي.

كما نود أن نسترعي الانتباه إلى التشوهات الخطيرة الناجمة عن وجود حد أقصى وحد أدنى لمعدلات الأنصبة المقررة. فمعدل الحد الأدنى يتطلب من بعض من أصغر الأعضاء وأقلهم ثراء في هذه المنظمة أن يدفعوا ١٠ أضعاف ما كانوا سيدفعونه لولا ذلك. ومعدل الحد الأقصى، من جهة أخرى، يقدم إلى أكبر الأعضاء وأثراهم فائدة يصبح عبء تمويلها واقعا على الأعضاء الآخرين في المنظمة. كما يترتب على ذلك أيضا تحميل عبء التيسير الممنوح، بموجب منهجية الجدول الحالية للبلدان النامية بأكمله على البلدان المتقدمة النمو باستثناء البلدان المستفيدة من الحد الأقصى.

(تكلم بالانكليزية)

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة الاشتراكات المقررة لتمويل عمليات حفظ السلم. فلقد ارتفعت تكاليف هذه العمليات إلى مستوى يوازي تقريبا ثلاثة أمثال تكاليف الميزانية العادية. وكندا تتفق بالكامل مع المبدأ القائل بأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عليهم مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن هذه المسؤولية تمتد إلى تمويل عمليات حفظ السلم.

إننا نسلم، مع ذلك بوجود عدد من الحالات الشاذة في الترتيبات الحالية. فنظام المجموعات الأربع ينبغي استعراضه بعناية بغرض تبسيطه. ويمكن لعدد من البلدان النامية الأكثر ثراء أو البلدان الحديثة العهد

بالتصنيع أن تبدأ بالإسهام في حفظ السلم بنفس معدلات الأنصبة المقررة التي تسهم بها في الميزانية العادية. ويصدق هذا بالمثل على بعض البلدان المتقدمة النمو التي لم تقوم بذلك بعد. فالنمو الاقتصادي إنما يؤدي إلى تزايد القدرة على الدفع ويحمل في ركابه مسؤولية متزايدة.

إن بعض البلدان يسعى الآن إلى تقلد المسؤولية الإضافية الخطيرة المسندة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويجب أن نذكر أن بعض هذه البلدان يستفيد من العناصر التي تشوه جدول الأنصبة المقررة الحالي. إن بذلها جهودا فورية للانضمام إلينا في إزالة التشوهات التي تفيد منها سيكون دليلا على جديتها في النهوض بمسؤولياتها كأعضاء في المجلس.

وكندا، بصفتها مساهما رئيسيا بالقوات، تتحمل بالفعل تكاليف لحفظ السلم تفوق كثيرا ما يناسب دخلها القومي أو معدل أنصبتها المقررة. والمدفوعات التي تؤديها المنظمة على سبيل رد تكاليف المساهمين بقوات لا تغطي إلا جزءا من التكاليف التي تتكبدها في توفير القوات والعتاد. لذلك، لا يمكننا أن نؤيد أي زيادة في معدلات الأنصبة المقررة لبلدان تساهم فعلا في حفظ السلم بنفس معدلات مساهمتها في الميزانية العادية.

إن الخطوط التوجيهية الأصلية المتعلقة بقسمة نفقات المنظمة تضمنت تحذيرا من اتجاهين متعارضين هما: رغبة بعض الأعضاء في خفض اشتراكاتهم بلا مسوغ إلى الحد الأدنى، ورغبة أعضاء آخرين في زيادة اشتراكاتهم "لأسباب تتعلق بالهيبة والمظهر".

وإذا كانت الملاحظة الأخيرة تبدو غريبة الآن فإن ذلك إنما يدل على مدى تغير الأحوال في الـ ٥٠ سنة الماضية. إلا أن الاتجاه الأول، لا يزال يلازمنا، وهو السبب الرئيسي لصعوباتنا الراهنة، فمعظم الدول الأعضاء تحاول، إما عن طريق تأخير مدفوعاتها أو الامتناع عن سدادها، أو عن طريق السعي إلى خفض معدلات أنصبتها المقررة، الهبوط باشتراكاتها إلى أدنى حد ممكن.

هذا هو سبب المشاكل التي وصفها لنا الأمين العام. ومن أجل التصدي لتلك المشاكل ستنظر هذه الدورة للجمعية العامة في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. ونحن نعتقد أن الفريق العامل ينبغي أن يحاول التصدي لجميع المسائل التي أثارها الأمين العام؛ وينبغي أن يحاول التصدي على نحو شامل للحالة المالية للمنظمة، وبخاصة لموضوع المتأخرات، ولعملية تمويل عمليات حفظ السلم، ولطريقة تحديد الأنصبة المقررة لكل من الميزانية العادية وحفظ السلم. ونعتقد أيضا أن الفريق العامل ينبغي أن يبذل قصار جهده من أجل إتمام عمله خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وينبغي أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هناك هيئات عادية ومخصصة أخرى تنظر الآن في جوانب مختلفة من المشكلة. وينبغي أن يراعي الفريق العامل الجديد الذي ستنشئه الجمعية العامة النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئات.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تقديرنا للأمين العام على البيان المتبصر والنير الذي أدلي به في وقت سابق، وأن أسجل موافقة وفد بلدي على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن المسألة المعروضة علينا أصبحت مسألة دائمة، وهي تستمر في إحباط جميع المحاولات الرامية إلى حل الأزمة المالية للأمم المتحدة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، استعادت الأمم المتحدة الدور المنوط بها في العلاقات الدولية، وأصبح يطلب منها باستمرار التصدي لعدد متزايد من التحديات والمهام، الأمر الذي يولد حسب تعبير الأمين العام متطلبات مالية ساحقة.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، فضلا عن تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح للجميع. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية التي لا مثيل لها لا تهدد بالقضاء على آمال الدول الأعضاء وتطلعاتها المعلقة على المنظمة فحسب، بل هي تضعف أيضا، على نحو خطير، قدرتها على الاضطلاع بولايتها بفعالية وتعرض بقاءها ذاته لخطر كبير. ووفد بلدي يشاطر إذن الأمين العام قلقه العميق إزاء الحالة المالية الصعبة التي تجد الأمم المتحدة نفسها فيها.

وبغية التصدي لهذه التحديات والوفاء بهذه المقاصد على نحو فعال، هناك حاجة حتمية إلى وضع المنظمة على أساس مالي أكثر استقرارا وثباتا. وإنني على اقتناع بأن جزءا من الحالة الراهنة ناتج عن عدم وفاء الدول الأعضاء، ولا سيما بعض المساهمين الرئيسيين، بالتزاماتها وفقا للميثاق، التي تستوجب منها أن تدفع

اشتراكاتها المقررة دون شروط وبالكامل وفي موعدها الصحيح.

يقول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة إن الدول الأعضاء، حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، مدينة بمبلغ قدره ٨٣٥ مليون دولار للميزانية العادية، ومدينة لعمليات حفظ السلم بمبلغ ٢,٦ من بلايين الدولارات، بما في ذلك المبالغ غير المدفوعة في السنوات السابقة. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن عملية اعتماد ميزانيات ومخصصات عمليات حفظ السلم تزيد من تفاقم المشكلة، وأن الاحتياطيات النقدية المحدودة التي كادت تستنفد في الوقت الراهن، تمثل جزءا أساسيا من المشكلة. ومن الواضح الجلي أن هذه المنظمة لا يمكن أن تنهض برسالتها الواسعة دون تصحيح هذه المشاكل الجوهرية، وتوفير موارد وافية ومستقرة. وعليه، يكون التحدي الماثل أمامنا هو استعادة التدفق النقدي الكافي الذي يكفل قاعدة مالية سليمة للأمم المتحدة.

ونرى أن الوسيلة الوحيدة لضمان حل نهائي للأزمة المالية المستمرة هي أن تتقيد الدول الأعضاء تقيدا تاما بالتزامها المنصوص عليه في الميثاق بدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد. ومن هنا ينبغي أن يكون هدفنا الأول والمباشر استعادة التدفق النقدي الكافي للمنظمة. ونعتقد أن جوهر المسألة يكمن في تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المادة تقضي بأنه لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها، إلا إذا اقتنعت الجمعية العامة بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.

ولم يكن القصد من المادة ١٩ في يوم من الأيام تمكين الدول الأعضاء من أن تظل سنتين أو حتى ثلاث سنوات متخلفة عن الدفع قبل اعتبارها متأخرة. إلا أن بعض البلدان تستغل مهلة السنتين، وبعضها يتأخر متعمدا بل ومدفوعا بأسباب سياسية، الأمر الذي يمكن اعتباره شكلا من أشكال المشروطية. ودون محاولة تعديل المادة ١٩، يجدر بنا أن نتأكد من أن هذه المادة مفهومة تماما وأنها تناقش وتعطي تفسيرا واضحا وعاما. ومن المهم بالتالي إعادة النظر في التطبيق الراهن للمادة ١٩، وإعادة تعريف مصطلح "متأخرات" وجعله أكثر تحديدا.

من المعترف به أيضا أن الأداء السليم لعمليات حفظ السلم يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر الموارد المالية. إن تمويل عمليات حفظ السلم هو المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويجدر التذكير بأن مختلف قرارات الجمعية العامة، لا سيما القرار ١٩٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ والقرار ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، اعترفت بأن هذه العمليات تتطلب اجراءات تختلف عن تلك المتعلقة بالميزانية العادية للمنظمة.

وفي ضوء الاعتراف المتزايد بأن السلم والأمن والتنمية كل لا يتجزأ، نعتقد أن من المهم ايجاد توازن بين نفقات عمليات حفظ السلم والنفقات المطلوبة للوفاء بحتميات التنمية. وفضلا عن ذلك، من المفهوم في هذا السياق أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية في وضع أفضل نسبيا لتقديم اسهامات أكبر لتحقيق هذا الهدف الهام. وفي هذا الصدد ينبغي التقيد بمبدأ القدرة على الدفع.

أما عن الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، ففي رأي اندونيسيا، ينبغي أن يكون الهدف من مداولات ذلك الفريق الاهتداء الى حل شامل للأزمة المالية الراهنة والاسهام في تعزيز القدرة الادارية والمالية للمنظمة على المدى البعيد. علاوة على ذلك، ستكون مناقشات الفريق العامل بداية عملية اصلاح ينبغي أن تنهض بها الدول الأعضاء بالاشتراك مع الأمين العام، وأن تعالج فيها معالجة شاملة مختلف أبعاد وتعقدات الأزمة الراهنة التي نكبت بها منظمتنا.

كما يؤيد وفدي الكلمات التالية التي قالها الأمين العام في بيانه يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤:

> "هذه لم تعد مجرد مسألة مالية، إنها مسألة سياسية عاجلة" (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٢٣)

وهذه الأزمة المالية الطاحنة لا يمكن حسمها إلا إذا نجحنا في التصدي لأسبابها الجذرية، وخاصة بالتنفيذ الكامل لأحكام المادتين ١٧ و ١٩ من الميثاق، على أن يقترن ذلك الجهد بالتزام متجدد من جانب جميع الدول الأعضاء بأن تدعم الأمم المتحدة دعما صريحا وواضحا وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق.

ختاما، أود فقط أن أضيف أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء، ونحن نستعد للاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، أن تبدي التزامها تجاه المنظمة بشكل ملموس، بأن تسعى الى الوفاء بديونها في الوقت المحدد وأن تدفعها كاملة. كما أن وفدي على أهبة الاستعداد للانضمام الى سائر الدول الأعضاء في دعم جهود الأمين العام في سبيل إيجاد حل شامل للأزمة المالية التي تمر بها منظمتنا.

السيد بريثويت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب استراليا بفرصة استئناف مناقشتنا للحالة المالية للمنظمة. هناك، في رأينا، ثلاث قضايا رئيسية ينبغي معالجتها. صحيح أنها قضايا مترابطة فيما بينها، ولكنها في حد ذاتها قضايا واضحة بالقدر الكافي. أولا، ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها التعاهدية الدولية بأن تدفع حصتها من نفقات المنظمة بالكامل وفي حينها. ثانيا، يجب أن تكون الجمعية العامة قادرة على أن تتخذ في الوقت المناسب قرارات مدروسة بشأن التمويل، الأمر الذي لا يحدث في الوقت الحالي. ثالثا، آن الآوان لإعادة النظر فيما يشكل النصيب العادل للدولة العضو في نفقات المنظمة.

في ٣ تشرين الأول/اكتوبر، قال وزير الخارجية الاسترالي، السناتور إيفانز، أمام الجمعية العامة، معبرا عن شواغلنا إزاء عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التعاهدية أنه:

> "لا فائدة من التحدث عن إعادة دمج أجهزة الأمم المتحدة أو إعادة صياغة مسؤولياتها ما لم تتوفر الموارد للاضطلاع بهذه المسؤوليات. إن المسؤولية المركزية للدول الأعضاء في هذا الصدد تتمثل في تصحيح المشاكل المالية الحالية للمنظمة. وتحث استراليا، وبأقوى العبارات، جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد كمسألة واجب يقتضيه الميثاق". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٥، ص ١٢)

إن الدول الأعضاء، حينما صدقت على ميثاق الأمم المتحدة، وافقت على اقتسام نفقات المنظمة حسب الأنصبة التي تخصصها لها الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، وافقت على القيام بذلك دون شروط. ووافقت الدول الأعضاء أيضا، بموجب لائحة مالية اعتمدتها بنفسها، على أن تدفع أنصبتها بالكامل في غضون ٣٠ يوما من تلقي أنصبتها المقررة. وغني عن البيان أنه لو كانت الدول الأعضاء قد دفعت حصتها من نفقات هذه المنظمة بالكامل وفي حينها لما عانينا من الأزمة المالية التي تطل برأسها كل صيف وكل خريف.

إن أثر الاشتراكات غير المدفوعة التي بلغت مستوى عاليا لا يمكن قبوله، انعكس معظمه على الاحتياطيات المالية للمنظمة، وأطال أجل التأخرات في دفع تكاليف البلدان المساهمة بقوات.

وعدم وجود احتياطيات مالية كافية يفرض بدوره قيودا شديدة على قدرة الأمانة العامة على مواجهة نقص التدفق النقدي في المنظمة.

ليست المسألة إذن مجرد مسألة التزام قانوني للدول الأعضاء بأن تفي باشتراكاتها بسرعة وأن تفعل ذلك ضمن الفترات المنصوص عليها في الأنظمة المالية للمنظمة. واذا دفع الآن جزء كبير من الاشتراكات المستحقة فإن مستوى احتياطي المنظمة يمكن أن يستعاد؛ ويمكن تمويل الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على نحو تام؛ والمبالغ التي تدين بها للبلدان المساهمة بالقوات ستدفع بالكامل؛ وفوائض الميزانية المتبقية من فترات مالية سابقة سترد الى الدول الأعضاء أو، وهذا هو الأفضل، ستستخدم لتحقيق زيادة مستديمة في مستويات احتياطيات المنظمة. وسيوفر ذلك للمنظمة قاعدة التمويل المؤكدة اللازمة لها، اذا كان لها أن تضطلع على نحو أكثر فعالية وكفاية بالمهام التي نوكلها اليها.

ومن ثم فقد حان الوقت لأن تنظر الجمعية العامة بعناية في مسألة تعزيز التدابير الرامية الى تشجيع سداد الاشتراكات في حينها. ويمكننا أن نستكشف إمكانية تحصيل فوائد على الحسابات والمدفوعات المتأخرة، أو تطبيق المادة ١٩ من الميثاق التي تعطي فترة سماح لا تتجاز مدتها ٢٤ شهرا قبل فقدان حقوق التصويت، أو التوسع في الإعلان عن تأخر بعض الدول الأعضاء في الدفع.

غير أن التدابير الجزائية للتأخر في الدفع أو حتى حوافز الدفع المبكر لن تكون فعالة وموثوقة إلا اذا اعتمدت بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، تعتقد استراليا أنه ينبغي اتباع نظام تقديم الحوافز للدفع المبكر، بما في ذلك إمكانية إعطاء خصم للتبكير بدلا من فرض جزاء على التأخير في الدفع، إلا اذا كانت مدة التأخر طويلة بحيث تستوجب تطبيق المادة ١٩.

مما يؤسف له أن هذه التدابير أصبحت مطروحة للبحث. فالمشكلة لم تكن لتنشأ لو أن الدول الأعضاء تفي تماما بالتزاماتها بموجب الميثاق.

والمسألة الثانية التي يجب معالجتها هي الكيفية التي تقر بها الجمعية العامة للإنفاق. فالأمانة العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، واللجنة الخامسة يجب عليها جميعا أن تستعرض أساليب عملها كيما تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرارات حسنة التوقيت ومدروسة جيدا بشأن التمويل، وبخاصة في مجال حفظ السلام.

ويجب على الأخص أن تكون هناك قدرة على التنبؤ بالإنفاق عند إقرار الميزانيات، ويجب علينا أن نتفادى الحلقة المفرغة لاعتماد الميزانيات بأثر رجعي، وما يقترن بذلك من عادة الإذن بالارتباط بتعهدات دون تزويد الأمين العام بالموارد اللازمة. لقد بدأت عملية الإصلاح بمناقشة مقترح الأمين العام القاضي باستعراض دورات ميزانية حفظ السلام. ولكن لا يزال يلزم القيام بعمل أكثر من ذلك بكثير، وبسرعة.

المسألة الثانية التي ينبغي معالجتها هي تحديد ما هو النصيب العادل للدولة العضو في نفقات المنظمة. ما برحت استراليا تقول بأن على الجمعية العامة أن تضع منهجية بسيطة وواضحة تنتج جدولا لحصص الميزانية العادية يجسد القدرة الوطنية على الدفع. والعنصر الوحيد الذي يمكن اعتباره مقياسا واضحا ومنصفا للقدرة على الدفع هو الدخل القومي. وكل ما عداه من عناصر من شأنها ببساطة أن تشوه ذلك المبدأ.

حان الوقت أيضا لإلقاء نظرة أخرى على جدول توزيع نفقات عمليات حفظ السلام. وكما يجري تذكير الجمعية العامة في كل مرة تتخذ قرارا بتمويل عملية من عمليات حفظ السلام، فإن جدول الأنصبة الحالي هو جدول مؤقت وضع في عام ١٩٧٣. إن بعض مبادئ الجدول المؤقت الحالي يجب أن تبقى. والجدول يجب أن تكون له صلة ما بجدول الميزانية العادية. ويجب أن تكون هناك زيادة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن السلم والأمن الدوليين، ويجب أن تمتد فوائد هذه الزيادة لتشمل الدول الأعضاء الأقل قدرة على الدفع. ولكن بالنظر الى النمو الاقتصادي العالمي منذ عام ١٩٧٣ - وبصفة خاصة الانخفاض النسبي في نصيب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في الميدان من ذلك النمو - فإن جميع العناصر الأخرى في الجدول المؤقت يجب أن يعاد النظر فيها.

وختاما، أريد أن أؤكد للجمعية العامة أن استراليا مستعدة للإسهام في مناقشة وحسم هذه المسائل في أقرب فرصة. وعلينا أن نعمل الآن على كفالة جعل العيد الخمسيني لهذه المنظمة مناسبة للاحتفال والتجدد لا لليأس بسبب عدم قدرتنا على إيجاد حلول للمشاكل المالية التي تواجهنا الآن.

السيد يومانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم بالنيابة عن استونيا وليتوانيا وبلدي لاتفيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن حالة الأمم المتحدة وعلى قيادته للمنظمة في وقت يجري فيه توسيع أنشطتها وتقويتها.

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عندما خاطب رئيس وزراء لاتفيا الجمعية العامة باسم دول البلطيق الثلاث، وجه الشكر الى الأمين العام لإسهاماته البناءة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ولما كنا نعتقد أن المصلحة المشتركة للدول الأعضاء في صلاح الأمم المتحدة تتضح أكثر ما تضح على المدى البعيد، فإن بياني اليوم سيتركز على بعض الآثار الطويلة الأجل والحلول الممكنة للحالة المالية الصعبة للمنظمة. لقد تناول الأمين العام هذا الموضوع في الفقرات ١٠١ الى ١٠٥ من تقريره، وتعمق فيه بمزيد من التفصيل في بيانه أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وبما أننا نؤيد إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمعالجة الحالة المالية للمنظمة، فإننا نود أن نقدم بعض الاقتراحات لينظر فيها هذا الفريق.

تود الوفود الثلاثة التي أتكلم باسمها أن تسترعي انتباه الجمعية العامة الى بعض الحقائق فيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة. في نهاية الشهر الماضي كانت الدول الأعضاء مدينة للأمم المتحدة بما يزيد قليلا عن بليونين من الدولارات. وكان ما يزيد على ٤٠ في المائة من هذا المبلغ دينا على مجموعة مؤلفة من ٢٢ دولة عضوا هي دول البلطيق وبلدان كمنولث الدول المستقلة، والدول التي كانت تتألف منها تشيكوسلوفاكيا السابقة ويوغوسلافيا السابقة، وهذه الأسماء قد وردت لأول مرة في تقرير لجنة الاشتراكات لعام ١٩٩٣. فحوالي نصف الاشتراكات المتأخرة في عمليات حفظ السلام ينسب

الى هذه الدول كما أن ١٦ دولة من الدول الأعضاء الـ ٣٠ التي تتصدر قائمة الاشتراكات المتأخرة في الميزانية العادية هي دول تنتمي الى هذه المجموعة.

وفي الفقرة ٣ من القرار ٢٢٣/٤٨ باء، سلمت الجمعية العامة بأن النصيب المقرر حاليا لكل من الدول الأعضاء الـ ٢٢ في الميزانية العادية هو مثار صعوبة. وأقرت الجمعية العامة النتيجة التي خلصت اليها لجنة الاشتراكات بأن المعدلات الحالية للدول الـ ٢٢، معدلات انتقالية وسيلزم تعديلها بدرجة كبيرة.

والجمعية العامة قد تقرر في دورتها الراهنة بالنسبة لهذه الدول الـ ٢٢ معدلات أنصبة في الميزانية العادية للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٧ تظل، بالنسبة لمعظمها، معادلة على الأقل لضعف معدلات القدرة على الدفع التي أقرتها لجنة الاشتراكات. وبهذا تظل معدلاتها معدلات ذات طابع انتقالي لمدة ثلاث سنوات أخرى.

إننا نعتقد أن هذا الوضع الذي ظل قائما أمدا طويلا بالنسبة لهذه الدول الأعضاء، الـ ٢٢ هو من الأسباب العديدة لكون الدول الأعضاء تشك، حسبما قال الأمين العام، في عدالة الترتيبات الموضوعة لتقاسم نفقات المنظمة. ولا بد من معالجة الحالة غير المنصفة التي تواجهها الدول الـ ٢٢، اذا أريد للأزمة المالية للأمم المتحدة أن تحل.

ويلزم السعي الى إيجاد حلول طويلة الأمد تكون منصفة لجميع الدول الأعضاء، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، للمشاكل الثلاث التي ذكرها الأمين العام كلها - وهي التأخر في الدفع، والاحتياطات النقدية المحدودة، وأسلوب تحديد الأنصبة. ويجب السعي الى هذه الحلول في إطار التغييرات العميقة التي حدثت مؤخرا في الأمم المتحدة، ومن بينها ما يلي: انضمام أكثر من عشرين دولة الى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١؛ واختفاء كامل تقريبا لأي استعداد لدى الدول الأعضاء لدفع مبالغ تتجاوز قدرتها تحقيقا لمكاسب سياسية؛ وحدوث زيادة سريعة وهائلة مؤخرا في تكاليف حفظ السلام؛ ووجود نقاش دائر حول ماهية التوازن الصحيح بين تنمية جهود توقي الصراعات والدبلوماسية، من ناحية، وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام من الناحية الأخرى؛ والزيادة الكبيرة الحاصلة في عدد عمليات حفظ السلام ونطاقها ومدى تعقدها. بما يتجاوز بكثير التجارب السابقة للأمم المتحدة؛ والتساؤل القائم في أمر فعالية بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بتأخر الدفع، نلاحظ في المقام الأول أن واجب البلد في الدفع بالكامل وفي الموعد الصحيح، وحقه في أن يحدد له نصيب منصف إنما ينبعان من مبدأ المساواة في السيادة، الوارد في الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق.ثانيا، لا نعتقد أنه يجوز للأمانة العامة أو للجمعية العامة أن تجعل دفع الدول الأعضاء لأنصبتها بالكامل وفي مواعيدها الصحيحة أمرا متعذرا أو مستحيلا.

وقد يكون إجراء دراسة منهجية وغير منحازة لأسباب عدم الدفع أو التأخر في الدفع منطلقا مناسبا للبدء في تصميم نظام محسن لجمع الاشتراكات.

وفيما يتعلق بمشكلة التدفق النقدي، نعتقد أن الممارسة السليمة للسلطة الممنوحة للجمعية العامة بموجب الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٧ من الميثاق تقضي بأن تبذل الجمعية قصاراها، في صدد إقرار الميزانية وتوزيع عبئها، للأخذ بإجراءات لا تسهم في خلق مشاكل سيولة نقدية. ونحن نأمل من أن تقطع المفاوضات الجارية حاليا في اللجنة الخامسة شوطا كبيرا في إزالة هذا السبب من اسباب مشاكل السيولة النقدية في تمويل عمليات حفظ السلام وذلك من خلال التبسيط والتنميط.

إن إصلاح اسلوب تحديد الأنصبة أمر ضروري، أولا، احتراما لحق الدول الأعضاء في أن تحدد لها أنصبة منصفة. ثم أن عملية تحديد الأنصبة المقررة مثل أي نظام سليم لفرض الضرائب، يجب أن تكون شفافة وكفؤة وسهلة التطبيق. ومنهجية تحديد الأنصبة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام ينبغي أن توضع بحيث تحقق أقصى قدر ممكن من الإنصاف والعدالة وذلك باشتمالها على وجه الحصر عناصر تستند الى القدرة على الدفع، الى تحقيق العدالة التامة أفقيا ورأسيا، والتحقق من أن البيانات صالحة للمقارنة ويمكن التعويل عليها، ومتابعة التغييرات في الأحوال الاقتصادية عن كثب. إن وجود منهجية تحديد الأنصبة التي تنطوي على عناصر الإنصاف والعدل التي وصفتها تواخليق بأن يزيل الحاجة الى العودة الى استعراضها في فترات متقاربة بحيث لا يجري ذلك مرة كل ثلاث سنوات، كما يحدث حاليا بل تنقضي فترات أطول من ذلك بكثير قبل هذه العودة.

إن وفود أستونيا ولاتفيا وليتوانيا على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى في البحث عن حلول دائمة

وطويلة الأمد للمشاكل المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد استمع الوفد الروسي ودرس بعناية شديدة بيان الأمين العام بشأن ضمان أساس مالي سليم للمنظمة. وفي رأينا أن هذا البيان جاء في الوقت المناسب وأنه نابع من الحاجة الى توفير الموارد اللازمة للوفاء بالمهام الجديدة والمتغيرة للأمم المتحدة. ونحن نشاطر قلق الأمين العام إزاء الحالة المالية المزعزعة للمنظمة. ونعتقد أيضا أن هذه مسألة سياسية عاجلة، ونوافق على استنتاجاته حول أسباب هذه الحالة.

وأول هذه الأسباب هو بالفعل تأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة أو عدم سدادها بالكامل. وبينما ندرك تماما بأنه قد تكون للدول الأعضاء أولوياتها الخاصة بصدد أوجه إنفاقها وظروفها المالية المتباينة، فإننا على اقتناع راسخ بأننا سنحتاج الى الارادة السياسية اذا أردنا أمما متحدة تكون قابلة للاستمرار وفعالة في حسم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

وإن روسيا، من جانبها، وبالرغم من صعوباتها الاقتصادية والمالية المعروفة جيدا، تبذل ما في وسعها للوفاء بكامل التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة ودفع متأخراتها. وفي هذه السنة وحدها دفعنا ما يزيد على مبلغ ٣٢٠ مليون دولار للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام، ولا نتوقع أن تقل المبالغ التي سندفعها في السنة القادمة عن هذا المبلغ.

ولكن من الواضح أنه يجب وضع موضوع الارادة السياسية في الإطار المناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ينظر الى مشكلة تأخر المدفوعات أو عدم دفعها بالكامل على أنها فحسب سبب للحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة وإنما أيضا على أنها نتيجة لعدم الانصاف في القسمة المقررة لنفقاتها. ونحن نتفق بالكامل مع رأي الأمين العام بأن:

> "من الأهمية بمكان أن ترى الدول الأعضاء عدالة في تربيات تقاسم نفقات المنظمة." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٢٣)

وللأسف فإن الترتيبات الحالية لا يمكن اعتبارها ترتيبات منصفة بأي حال من الأحوال. فهل من المنصف المساس بمبدأ قدرة الدول على الدفع، الذي يمثل المعيار الأساسي لتقسيم النفقات أو طمسه؟ هل من المنصف أن تدفع بعض الدول الميسورة أقل من نصيبها على حساب دول تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة؟

إننا على اقتناع راسخ بأن الأساليب غير المنصفة المتبعة في تحديد الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام كليتهما، تمثل السبب الرئيسي للصعوبات المالية التي تصادفها المنظمة. فلا يمكن توقع دفع الاشتراكات كاملة وفي حينها إلا عندما يتم تقسيمها على أساس منصف. وبغير ذلك، لا يمكن لأية عقوبات أو حوافز أن تساعد في ذلك. والتقسيم المنصف لنفقات المنظمة هو المجال الذي ينبغي لنا الانطلاق منه لمعالجة المشكلة العامة المتمثلة في الصعوبات المالية التي تصادفها الأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الظروف، ومع مراعاة الطابع السياسي للمسألة، نرى أن من المناسب أن ننشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية رفيع المستوى، تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة، لدراسة هذه المسألة بتعمق ولإعداد توصيات قبل نهاية الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونعتقد أنه ينبغي للفريق العامل المقترح أن يستفيد بالكامل من معرفة وخبرة اللجنة الخامسة، علاوة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ومن الأهمية بمكان إعطاء الفريق المقترح ولاية واضحة منذ البداية.

وفي الختام، أود أن اشير الى أن بيان الأمين العام ومرفقه يمثلان أساسا أوليا صالحا للنظر في معالجة ضمان قاعدة مالية سليمة للمنظمة، وإن لم تكن الأفكار الواردة فيهما مقبولة لدينا كلها واذا أمكن أن نتفق على إنشاء الفريق العامل الجامع، فإننا سنحرص على الاستفادة بالكامل من هذا الأساس الممتاز لتحقيق المزيد من التقدم.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا إذ نقترب من الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نلقي نظرة على وسائل منظمتنا، وعلى أولوياتها، وعلى برامجها ونظمها التي تطورت عبر السنين استجابة لتحديات التطور العالمي والسلم والأمن الدوليين. وقد تناولنا هذه المسائل باستفاضة خلال المناقشة العامة. وتكلمنا جميعا عن رؤية جديدة للأمم المتحدة وعن التزام جديد بها من جانب المجتمع الدولي ونحن نتحرك الى قرن جديد. ولكن، في الإطار الشامل للأمور، كم منا توقفوا

ليفكروا فيما إذا كانت الترتيبات المالية تعمل على نحو مرض؟

لقد أبرز الأمين العام، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/49/1)، ومرة أخرى في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/اكتوبر، المشاكل المالية الخطيرة التي نواجهها. ونحن جميعا نشاطره الرأي في أنه بدون مصدر تمويل كاف ومأمون، لن تستطيع الأمم المتحدة الوفاء بالتطلعات التي نعلقها جميعا عليها.

من المعترف به بشكل واسع النطاق، وهذا معترف به أيضا في تقرير الأمين العام، أن مشاكل التدفق النقدي الراهنة التي تواجهها المنظمة، تنبع أساسا من استمرار عدم قيام بعض الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق لدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. ونتيجة لذلك، في نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٩٤، بلغت المبالغ التي كانت الدول الأعضاء مدينة بها للميزانية العادية ومختلف عمليات حفظ السلام ٣,٣ من بلايين الدولارات. واليوم رغم بعض التحسن في الحالة، لا يزال الرقم عند ٢,١ من بلايين الدولارات.

بالنسبة لمنظمة تعتمد اعتمادا تاما على اشتراكات الدول الأعضاء فيها لتحقيق الموارد اللازمة للقيام ببرامجها وأنشطتها المطلوبة منها، يعد تأخير المدفوعات، وسيعد دائما، العقبة الكبرى أمام ضمان قاعدة مالية مستقرة وآمنة. هناك بعض الحالات القليلة التي يتأخر فيها سداد الأنصبة لأن الدول الأعضاء غير قادرة على السداد لأسباب اقتصادية حقيقية. ونحن بحاجة الى إبداء التفهم في هذه الحالات. وإذ نقترب من الذكرى الخمسين، فلنعرب عن التزامنا بمستقبل منظمتنا بالتعهد بتصفية متأخراتنا قبل تلك المناسبة التاريخية. وفي هذه المهمة نتطلع الى المساهمين الكبار ليكونوا روادا في هذه العملية حتى تستعيد الأمم المتحدة صحتها المالية بسرعة.

إن الجهود المبذولة لوضع ترتيبات لضمان تجنب تلك المشاكل في المستقبل يجب أن تشكل بالضرورة جزءا من هذه الممارسة. لقد طُرحت اقتراحات متنوعة من وقت لآخر بشأن كيفية ضماننا السداد الكامل للأنصبة في الوقت المحدد الى الأمم المتحدة. والمقترحات التي من شأنها أن تشجع على القيام بذلك، ويفضل أن يكون عن طريق نظام حوافز، بحاجة الى مزيد من الاستكشاف. وعند الضرورة، ينبغي أيضا دراسة اقتراحات مصاغة بعناية بشأن المعوقات، على أن تراعى دائما الحاجة الى تحقيق توازن بين هذه المعوقات والمرونة الكافية فيما يتعلق بتطبيقها حتى لا يُلحق ظلم بكل من يواجهون بشكل مؤقت مصاعب في سداد مدفوعاتهم لأسباب اقتصادية بحتة. إن هدفنا الجماعي يجب أن يكون التوصل الى ترتيبات لتصفية المتأخرات وتوفير تدفق نقدي سلس الى خزينة الأمم المتحدة في المستقبل.

بالنسبة للعديدين منا، هناك بُعد آخر للمشاكل المالية للمنظمة. وشأننا شأن بلدان أخرى مساهمة بقوات، نشعر في الهند بأثر مشاكل التدفق النقدي الحالية عن طريق مواجهة تأخيرات طويلة في الحصول على نفقات القوات. إننا نعرف أن الغالبية العظمى من البلدان تلمس وتقدر التذرع بالصبر الذي تبديه البلدان المساهمة بقوات في قبول هذه التأخيرات. وخلال مداولاتنا، نأمل أن يكون بوسعنا النظر في طرق يمكن بها إيلاء أولوية للتعويض عن نفقات القوات، وبخاصة الى البلدان النامية، التي توفر القوات بانتظام لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لقد طرح الأمين العام بعض المقترحات لحل مشاكل التدفق النقدي. وزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام واحد من هذه المقترحات. وهناك حاجة الى الاشتراك في حوار صريح بناء مع الأمانة العامة بشأن جميع هذه المقترحات. ولكن ما لم يوجد حل عملي للمسألة الأكبر الخاصة بكيفية ضمان دفع جميع المتأخرات بالكامل وفي الوقت المحدد، فإن أية مقترحات مثل تغذية صندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام لن تشكل حلا رئيسيا لمشاكل الأمم المتحدة المالية. فتلك الصناديق، ستستنزف بسرعة عن طريق الاقتراضات. وما سنفعله سيكون فقط إلقاء عبء المتأخرات على الدول الأعضاء التي دفعت حصصها بالكامل وفي الوقت المناسب.

لقد أحطنا علما أيضا برأي الأمين العام بأن إصلاح إجراءات الميزانية المتبعة طريق ممكن واحد لتسهيل التوصل الى حل سليم لمشاكل التدفق النقدي. ونحن نتفهم أن اللجنة الخامسة، التي هي اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المعنية بمسائل الميزانية، تضع هذه المسائل المالية الأوسع نطاقا قيد النظر بالكامل، وتنوي مناقشتها في سياق البند ١٣٢ من جدول الأعمال. ولما كان استعراض شامل لإجراءات الميزانية الشامل سيجرى في تلك اللجنة، فيمكننا أن ننتظر نتيجة مداولاتها.

لقد أشار الأمين العام أيضا في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى الحاجة إلى استعراض الطريقة الراهنة لتحديد الأنصبة باعتبار ذلك عنصرا في أي استعراض ممكن للمسائل المالية المعروضة علينا. وذلك النداء وجه استنادا الى أن المنهجية الراهنة مسؤولة إلى حد ما بشكل مباشر عن الحالة المالية الراهنة غير المرضية التي تجد المنظمة نفسها فيها اليوم. ومع ذلك، اذا سددت الدول الأعضاء جميع المتأخرات الحالية الكبيرة للمنظمة، فإن المنظمة سيتوفر لها فائض نقدي. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الذين يعتقدون أن النقص الحاد الراهن في الاعتمادات يرجع إلى المنهجية الحالية لتقرير الأنصبة إنما يعترفون أيضا بأن أية تغييرات في المنهجية لمجرد التغيير لن تؤثر، ماديا، على موارد الأمم المتحدة المخصصة لحفظ السلام.

ولذلك السبب، نعتقد أن أي استعراض للمنهجية فيما يخص أنشطة الميزانية العادية يجب أن يستند إلى مبدأ القدرة على الدفع، الذي قُبل باعتباره معيارا أساسيا لتقييم الدول الأعضاء طوال نصف القرن الماضي. وبينما يشكل الدخل القومي لأي بلد نقطة البداية لتحديد قدرته على الدفع، فإن عوامل أخرى، مثل دخل الفرد فيه، وعبء مديونيته الخارجية، وقدرته على الدفع بالعملة الصعبة تشكل عوامل حاسمة في إظهار هذا المبدأ بطريقة أكثر تحديدا. وهذه العناصر الهامة التي تحدد قدرة أي بلد على الدفع يجب ألا يضحى بها في سبيل سعينا إلى تحقيق شفافية أكبر في المنهجية. وبالمثل، فإن الاقتراحات الخاصة باستعراضات سنوية لجدول الأنصبة يجب أن توازن بالاستقرار والاستمرارية اللذين تمثلهما فترة الثلاث سنوات الراهنة لجدول الأنصبة.

فيما يخص توزيع نفقات حفظ السلام، نعتقد أن القول بأن المسؤوليات الخاصة الملقاة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأن الوضع الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو يتيح لها وبشكل متزايد، أن تقدم مساهمات أكبر؛ بينما البلدان الأقل نموا لديها قدرة اقتصادية محدودة نسبيا ما زال وجيها. ونعتقد أيضا أن الفرضية المقبولة بشكل عام بشأن تمويل حفظ السلام على أساس إجراءات مختلفة عن تلك المستخدمة للأنشطة العادية، حتى لا تصبح النفقات الثقيلة عبئا على البلدان النامية، لا تزال فرضية هامة اليوم؛ حيث نفقات حفظ السلام أعلى من ذي قبل. كما نؤمن بأن المبادئ التوجيهية والممارسات الموضوعة لتوزيع نفقات حفظ السلام صمدت أمام التجربة بمرور الوقت، وأن الجداول التي تحدد في كل سنة على حدة تمثل توازنا دقيقا بحاجة الآن إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

عندما ننظر في مشاكل تمويل الأمم المتحدة ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك أزمة خطيرة بنفس القدر في تمويل الأنشطة التنفيذية للمنظمة. لقد قطعت تعهدات عديدة بموارد جديدة وإضافية للتنمية، ولكن الموارد للتنمية، كما لاحظ الأمين العام، آخذة في التناقص. ونأمل أن تؤدي المشاورات الراهنة التي بدأها الرئيس بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية إلى إنشاء نظام تمويل من شأنه أن يحقق زيادات كبيرة في الموارد على أساس مستمر ومضمون يمكن التنبؤ به.

يستطيع وفد بلادي أن ينظر في كل هذه المسائل. ونظرا لإلحاحية الأمر ولرغبة الأمين العام في أن يدرس على مستوى سياسي رفيع، نشارك اليوم في المناقشة في الجمعية العامة. وسنكون سعداء للمشاركة في الفريق العامل الرفيع المستوى برئاسة رئيس الجمعية، بذهن متفتح وحساسية لجميع وجهات النظر. ويجب أن يتمثل مقصدنا الأول في العمل لوضع ترتيبات تفضي الى تصفية المتأخرات المالية والى التدفق السلس للموارد في المستقبل. وأخيرا، إذ نسلم بتعقد المسائل التي ينطوي عليها الأمر، يحدونا خالص الأمل في أن يتسنى التوصل الى المقررات النهائية على أساس أكبر قدر ممكن من الاتفاق وبالتشاور الكامل مع جميع الدول الأعضاء.

السيد موانغولو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشة الحالة المالية للأمم المتحدة هي في الواقع مناقشة لقدرة المنظمة ومقدرتها على أداء عملها. إن عمل المنظمة، كما يعرضه الأمين العام على نحو شامل في تقريره الوارد في الوثيقة A/49/1، ازداد زيادة هائلة في السنوات القليلة الماضية. كما أصبح باهظ التكاليف، خاصة في مجال عمليات حفظ السلام. ومما يؤسف له، أن إسهامات الدول الأعضاء لم تدفع بأسلوب مناسب، مما يعرض القدرة المالية للمنظمة على البقاء لخطر جسيم.

لقد تقدم الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بنداء مقنع وجاد الى الدول الأعضاء يحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. ويسعدني أن أقول إن حكومة بلادي قد انصاعت لندائه، وإن كان بطريقة صغيرة، وقامت، رغما عن مشاكلها المالية الحادة، بتقديم إسهام قدره ٠٠٠ ١١٥ دولار، أدى الى تخفيض متأخراتها تخفيضا كبيرا.

تعلق بلادي أهمية كبرى على عمل الأمم المتحدة في التنمية وتتفق تماما مع ما يراه الأمين العام من أنها ستكون المهمة الأساسية للمنظمة في السنوات الخمسين القادمة. ولن تستطيع الأمم المتحدة في مجملها الاضطلاع بدورها البالغ الأهمية ودورها الموسع في التنمية إلا إذا توفرت لديها الموارد المالية.

ترى حكومة بلادي أن أي تعثر في حسم الحالة المالية للأمم المتحدة سيكون مليئا بالمخاطر، لأن دورها في حفظ السلام - وهناك تسليم بهذا - دور لا بديل له، ولأن دورها في التنمية سيسهم إسهاما مباشرا في صون السلم والأمن الدوليين. لذا، من الحتمي بالنسبة لكل الدول الأعضاء التوصل الى توافق في الآراء بشأن الأنصبة المقررة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي المقترح الرامي الى إقامة فريق عامل مفتوح العضوية للتداول بشأن هذه المسألة برئاسة الرئيس إيسي. وهذا الفريق العامل ينبغي أن يكون لديه جدول زمني واقعي لإتمام عمله.

إن بلدي بوصفه دولة عضوا من أقل البلدان نموا وبلدا مغلقا، يقدر الآراء الإيجابية والداعمة التي تم الإعراب عنها في هذه الجمعية في هذا الصدد، وبصفة خاصة ما أعلنه ممثل الولايات المتحدة من أن حكومة بلاده تعتقد:-

"أن المعدلات التساهلية لأفقر الدول الأعضاء ينبغي الإبقاء عليها في أي صيغة جديدة". (الوثائق الرسمية، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٨، الصفحة

وما أعلنه الاتحاد الأوروبي، من بين آخرين، من أن تحديد الأنصبة المقررة من الاشتراكات يجب أن يأخذ في الحسبان قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

وأخيرا، تعتقد حكومة بلادي اعتقادا قويا بأنه يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عكس اتجاه الحالة التي أدت على نحو لا يمكن تجنبه الى ما خلص إليه الأمين العام في تقريره من:-

"أن المشاركة الكاملة والمسؤولة في الأمم المتحدة ليست أولوية قصوى بالنسبة لاهتمامات معظم الدول الأعضاء". (A/49/1، الفقرة ٧٩٣)

إن الأمم المتحدة، في هذه المرحلة من وجودها، وبعد زوال الحرب الباردة، وفي مواجهة بعض من أكثر التحديات المروعة التي شهدها العالم، جديرة بالتزام سياسي واضح بلا لبس أو غموض من قبل كل الدول الأعضاء.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم نيابة عن وفد بلادي بالشكر الى الرئيس لتجميعنا سويا في هذا القاعة للإعراب عن وجهات نظرنا بالنسبة للحالة المالية الصعبة الراهنة للمنظمة. ونحن ممتنون بالمثل لجهوده لبدء هذا الحوار الذي يوليه وفد بلادي أهمية كبيرة.

كما أود عن طريقه أن أشكر الأمين العام على البيان الواضح الذي جاء في الوقت المناسب، والذي أدلى به أمام الجمعية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الوضع المالي للأمم المتحدة. تؤيد الحكومة الأرجنتينية هذه المبادرة وتنضم الى النداء الذي وجهه إلينا الأمين العام للعمل في وئام وانسجام وبالسرعة التي تتناسب مع خطورة الموقف، للسعي الى إيجاد حلول دائمة يمكن أن توفر للمنظمة أساسا ماليا صلدا ومستقرا. وهذا سيضمن قدرتها على البقاء في مواجهة الحقائق الواقعة الجديدة. ولا بد من بدء هذه الحلول بالمطالبة بدفع المتأخرات من جانب بعض الدول الأعضاء في المنظمة. لكن هذا ليس كافيا.

فمنذ زهاء ٤٠ عاما، عندما كانت هذه المنظمة وليدة، قال فريق دراسة معني بالأمم المتحدة:-

"إن تمويل الأمم المتحدة يشبه الى حد ما الجهد الرامي الى إعاشة أسرة كبيرة بموارد متواضعة للغاية. ويمكن تأخير بعض خطط الأسرة أو التخلي عنها، بينما قد ينتهي الأمر بتبديد بعض الموارد المتاحة. وهذا كلام نسبي. ومن الصعب ضمان أن يتحمل كل فرد في الأسرة نصيبه من المسؤولية، وهناك اهتمام مستمر للتأكد من أن الموارد والاحتياجات متوازنة. وكثيرا ما يزعم أن مسألة حق النقض هي أصعب مشكلة تواجه الأمم المتحدة. لكن، في الحقيقة، ثبت، وإن كان ذلك أقل إثارة، أن مسألة الموارد المالية، وهي شريان الحياة لأية منظمة، تنطوي على نفس القدر من صعوبة المناقشة الخاصة بحق النقض ذاته، بل وفي بعض الأحيان، أكثر تعقيدا منها".

لقد انقضت سنوات عديدة منذ ذلك الحين، ولكن يبدو أنه لم يحدث سوى تغيير قليل - بل وقليل جدا.

والمزعج أن هذه المشكلة، التي يبدو لسوء الطالع، أنها أصبحت مزمنة إن لم نقل أنها شيء لا مفر منه، هي مشكلة لم يعد من المستطاع السكوت عليها بعد أن نمت بصورة محسوسة ووصلت الى الحد الذي أصبحت تعرض فيه للخطر كفاءة المنظمة نفسها.

ولهذا السبب، فإن حل هذه المشكلة أمر له أثر، على مصداقية المنظمة نفسها وهو يتيح الفرصة للدول الأعضاء للتدليل على مدى التزامها الفعلي. غير أن الحاجة ملحة كذلك لاستعادة الثقة بعمليات المنظمة التي تدهورت بصورة ظاهرة من جراء النقص الواضح في الموارد الأساسية التي تعد حيوية لاضطلاعها بمسؤولياتها، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وكما نعلم، فعندما انتهت الحرب الباردة استعادت الأمم المتحدة إمكانية الاستخدام الكامل للآليات التي صممها الآباء المؤسسون على أساس الاتفاقات التي سجلت في سان فرانسيسكو.

لقد مضى ٥٠ عاما تقريبا منذ أن عقد العالم آماله لأول مرة على المنظمة، وبالرغم من الصعوبات، فإن العالم يواصل عقد هذه الآمال على المنظمة لأنه يشاطرها مثلها.

ولذلك فإن التحدي المتمثل في توفير الموارد اللازمة للأمم المتحدة، والتي لا يمكن لها بدونها أن تؤدي عملها، هو تحد هائل، وما من متسع هنا للإبطاء أو المراوغة فذلك إنما يوحي فحسب بفقدان الإيمان بالفكرة الهامة والأساسية القائلة بأن العالم الذي يعتز بمثل السلام عالم يحتاج الى الأمم المتحدة.

والآن، وبأكثر من أي وقت مضى، فإن الدول الأعضاء أمام مسؤولية تقتضي منها بذل كل جهد على المستوى السياسي المناسب للتوصل الى حل، مستند الى توافق في الآراء، للأزمة المالية التي تعصف بالمنظمة. وليس هذا هو وقت للمماطلة أو للمناقشات المطولة، ناهيكم عن المناورات الإجرائية.

وعلى أية حال، لقد حان وقت الاستجابة للضرورات الملحة للحالة. وحان وقت التضامن، والأكثر من ذلك، وقت التفكير المتأني الذي يعقبه العمل العاجل.

لقد ردد كلام كثير حول الأزمة المالية، بل بلغ الأمر أن قال البعض إنها أزمة لا وجود لها في الواقع.

أما الحالة الفعلية فهي بخلاف ذلك تماما. ومن الواضح أن مصروفات المنظمة الآن تختلف عما كانت عليه تقليديا والدول الأعضاء أصبحت مدينة لها بمبالغ كبيرة بحيث يمكن القول إن مبالغ تعادل ميزانيتين عاديتين كاملتين لا تزال غير مسددة. وإن الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلم فيها أيضا متأخرات كثيرة، لقد وصلت الحالة الى هذه الدرجة من الخطورة.

فضخامة الأزمة ليست بحاجة الى مزيد من التوضيح. وبالنسبة لوفد بلادي يكفي في ذلك ما أكده الأمين العام.

إن الدين الهائل المتراكم هو دليل صارخ على وجود الأزمة وما ينتج عنها من اختلالات.

فعلى سبيل المثال، قد يبدو من العجيب أن نشهد على مدى فترة من الزمن مشهدا نادرا يتمثل في اضطلاع البلدان المساهمة بقوات بتمويل بلدان أخرى كثيرة، بما فيها بعض من أكبر البلدان. لكن هذا هو ما يحدث فعلا.

والأزمة تولد شتى أنواع الأضطرابات في العمليات بما في ذلك انعدام الثقة، والفوضى، والاحباط، وحالات خروج على القوانين المالية التي تمليها الأحداث والطوارئ، والقصور عن بلوغ الأهداف، وانعدام الحوافز، وعدم فرض عقوبات، وضياع المسؤوليات، والافتقار الى آليات الرقابة المناسبة وغير ذلك من أوجه النقص والصعوبات ـ وكلها تؤثر سلبا على أداء المنظمة.

إن خفض المتأخرات هو أولوية مشتركة. ويجب إنجازها دون مزيد من التأخير.

ولا يمكن لأحد أن يقول بأن المتأخرات هي أدوات مفيدة يصح الاحتفاظ بها للضغط، بطريقة أو بأخرى، على المنظمة لاتباع سلوك تفضله الدولة العضو المتخلفة عن الدفع. ولا يمكن القول بأن أفضل سبيل يتبع في حالة طوارئ هو منع المناقشة أو تعطيلها.

ونود أن نكرر مرة أخرى نقطة ـ مع أنها تبدو غنية تماما عن البيان ـ هي أن المنظمة لا يمكن أن تؤدي مهامها على نحو فعال ما لم تقم الدول الأعضاء بالاضطلاع بمسؤولياتها المالية وفقا للالتزامات الواضحة جدا

بموجب الميثاق. فإذا لم يتم الاضطلاع بهذه المسؤوليات، فإن الحالة الراهنة سوف تستمر، وبذلك ستصبح الأزمات المالية للأمم المتحدة دورية وسيظل نقص الأموال عائقا على الدوام للسير الطبيعي لعمليات المنظمة.

وعلى المستوى السياسي المناسب، لا بد أن تبحث الأسباب المختلفة التي تدفع فيما يبدو بعض الدول الأعضاء الى التورط في نمط التأخر في الدفع، الذي، اصبح من وجهة النظر الجماعية، أمرا غير مقبول حيث أنه يتنافى مع المسؤوليات التي اضطلعت بها هذه الدول الأعضاء تجاه بقية الأعضاء.

وفي نظرنا أن هناك العديد من التدابير التي يمكن بحثها واعتمادها. وقد سبق للأمين العام أن أورد وصفها في الوثائق المقدمة الى الجمعية العامة وقد أيدها وفد بلادي. وهي إذا اعتمدت ستساعد على تحسين الحالة الاقتصادية للمنظمة. وينبغي دراستها جميعها للبت في أمر اعتمادها أو عدم اعتمادها.

ويحدونا الأمل، مثلا، في أن يساعد إعداد ميزانيات سنوية لكل عملية من عمليات حفظ السلم في التقليل من أعمال الإعداد والتحليل وإصدار الوثائق وأن يسمح للدول الأعضاء كذلك بأن تبرمج على نحو أفضل أداءها لاشتراكاتها، فتساعد بذلك في تحسين السيولة النقدية للمنظمة.

ونأمل أيضا بأن يتم التوصل الى تفسير أشد للمادة ١٩ من الميثاق، يكون أكثر اتساقا مع روح المنظمة ومتطلباتها، ولا يجد وفد بلادي أي صعوبة في البدء بإجراء دراسة لكامل مجموعة الآليات التي تستهدف الحيلولة دون تحول التأخير في تسديد الاشتراكات الى سمة دائمة.

ويرى وفد بلادي ـ وهنا نتفق تماما مع الأمين العام ـ أنه بسبب أهمية هذه المسائل، فإننا بحاجة لكي نمعن النظر فيها دون تأخير على أعلى مستوى سياسي، لكي نكفل تسليم الدول الأعضاء بأن التدابير التي تتخذ في هذا المجال تدابير عادلة ومنصفة وذلك عندما يجري البت في أمر تقاسم مصروفات المنظمة.

ومن الواضح أن الحوار يصبح أخصب عندما تتباين الآراء ـ وأن التخوف منه أمر غير متصور. ثم إننا إجمالا لا نعتقد بوجود حقيقة واحدة مطلقة، ولا نعتقد بأن هناك خيارا واحدا وجوابا واحد، وإنما نعتقد أن واجبنا يملي علينا السعي بسرعة وبطريقة متزنة وعادلة الى إيجاد طريقة تمثل القاسم المشترك الأساسي الذي يمكننا من تحقيق حل سريع للأزمة. ويجب أن يتم ذلك دون أن نتوه في بحار الجدل ودون أن نتجنب الحوار ودون أن ندفع الأمور الى محافل لا يتسم عملها بالحسم الذي تتطلبه المسألة، وهي بالإضافة الى ذلك مثقلة للغاية بجداول أعمالها الخاصة.

وينبغي القيام بهذا دون التعلق المفرط، لأسباب قصيرة الأجل، بصيغ تعتمد أكثر من اللازم على الماضي، على نحو ما دعت إليه بعض الوفود. فعلى سبيل المثال، فإن الصيغة الموضوعة للاشتراكات بما تتضمنه من تسويات شيدت على مدى سنوات، أصبح من اللازم أن تتماشى الآن مع هيكل للنفقات يختلف كثيرا عن هيكل الماضي، وخصوصا من حيث تمويل عمليات حفظ السلم.

ويجب علينا كذلك ألا نتسرع، أو أن نقفز الى الأمام ونحن على غير بينة مما أمامنا، وأن نتفادى إيجاد مظالم بأي حال من الأحوال.

وقد أعلن وفد بلادي في مجموعة الـ ٧٧، أنه يرى أن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية على أعلى مستوى داخل الجمعية العامة نفسها هو الاستجابة السياسية الصحيحة التي تساعد على الحوار المثمر الموجه الى إيجاد الحلول السياسية الجدية والدائمة التي تحتاج إليها المنظمة. وفي رأينا أنه ينبغي أن تكون للفريق ولاية عريضة الى حد يسمح لجميع أعضائه بإجراء تحليل متعمق للقضايا التي تهمهم.

وينبغي أن يتم اعتماد استخلاصات الفريق بتوافق الآراء مع الحرص على ألا تكون تلك الآلية بديلا عن حق النقض أو قالبا مشلا للحركة على نحو يعيق اتخاذ القرارات التي تتماشى مع نص وروح الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سنيلولي (فيجي).

عندما تتخذ تلك المجموعة القرارات ذات الطبيعة السياسية، وهذا ما نأمل فيه، فمن المفترض أنه سيتعين تنفيذها بالتفصيل وعلى أساس تقني في إطار اللجنة الخامسة.

وبدون مساس بما قلته توا، أود أن أشير الى أنه بالنسبة الى وفد بلدنا، أهم نقطة هي أنه من الضروري التصدي على نحو عاجل وشامل لعناصر الأزمة المالية،

وليس لمسألة التأخرات فحسب. وينبغي القيام بذلك بغرض التوصل الى اتفاق على حلول تكون صحيحة حرصا على ضمان الدوام لها.

وإذا قررت الجمعية العامة أن تسلك مسارا آخر، نود أن نقول أنه على الرغم من احتمال، عدم موافقتنا على الإجراء، وعدم ارتياحنا لما يعد رفضا لأسباب لا يمكننا أن نقبل بها للحوار المنفتح والصريح الذي تتطلبه الحالة على المستوى المناسب، فإننا سنتمشى مع توافق الآراء وسنواصل طبعا السير على دربنا السابق أي تناول هذه المسألة بروح واقعية ودون التملص من مسؤولياتنا.

السيد ريميريز دي استينوز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييد وفد بلدي البيان الذي ادلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الحساسية السياسية للمسألة المعروضة علينا واضحة. ومع ذلك، نجري هذه المناقشة وسط بلبلة تحيط بالجانبين الموضوعي والإجرائي للمسألة. في بداية هذه الدورة التاسعة والأربعين، أقرت الجمعية العامة جدول أعمالها وتوزيع البنود بين الجمعية العامة واللجان الرئيسية. ولقد قررت الجمعية العامة، بممارستها هذه، ان تخصص البند ١٠٩ المعنون "تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة" للجنة الخامسة. ومع ذلك، فقد جرت محاولة لحمل الدول الأعضاء على مناقشة هذا الموضوع برمته والتفاوض بشأنه تحت البند ١٠ المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، وهذا التقرير لم يتخذ قط أساس للمناقشة والبت في القرارات المتصلة بأي فرع من فروعه التي تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال، ناهيك عن كون المسألة المطروحة على البحث قد أحيلت فعلا الى إحدى اللجان الرئيسية، كما هو الحال بالنسبة للمسألة الحالية. وغني عن القول أن الجمعية العامة تشمل الجمعية نفسها أثناء انعقاد جلساتها العامة وتشمل لجانها الرئيسية. وبناء عليه، فإن اللجنة الخامسة هي الجمعية العامة كذلك.

لماذا، إذن، يوجد هذا الإلحاح على حرمان اللجنة الخامسة من أعمالها؟ إن النظام الداخلي للجمعية العامة واضح ودقيق. فالمادة ٩٨ منه تنص على أن اللجنة الخامسة تعنى بمسائل إدارية ومسائل الميزانية، ولكن ما هو أهم من ذلك، وبإتباع الأساس المنطقي نفسه، هو المادة ٩٧ التي تنص على ما يلي:

"البنود المتعلقة بفئة واحدة من المواضيع تحال الى اللجنة أو اللجان التي تعنى بتلك الفئة من المواضيع".

فهل هذه محاولة غير مباشرة لتعديل النظام الداخلي للجمعية العامة؟ إن قبول مناقشة هذا البند الهام والتفاوض بشأنه تحت البند ١٠ سيشكل سابقة خطيرة، لأنه ما من بند سيصبح في المستقبل مستثنى من المناقشة في الجمعية العامة، وتوزيع الأعمال بين اللجان قد يصبح موضع تساؤل.

ولو أن البند الذي نحن بصدده كان مختلفا اختلافا كبيرا عن مضمون البند ١٠٩، لأمكن تطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، خاصة تقديم مذكرة ايضاحية. ويحدونا الأمل في أن يحافظ الرئيس والأمين العام على إجراءات وممارسات الجمعية العامة.

ولو كان القصد هو تناول هذه المسألة من زاوية سياسية - وهو بالمناسبة اقتراح يشاطره وفد بلدي - لما كانت من المقبول أن تقتصر المناقشة على الجوانب المالية فحسب؛ بل لوجب التوسع في مداها.

لقد أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المتسوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة الذي عرف باسم مجموعة الـ ١٨. وبناء على نتائج عمله، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٤١ الذي ينص، في جملة أمور، على إنشاء عملية ميزنة جديدة. وكان الهدف الأساسي للمساهم الرئيسي هو استحداث الأخذ بقاعدة توافق الآراء عند اعتماد قرارات الميزانية، وقد لجئ، لهذا الغرض، الى الابتزاز المالي بإصراره على الصعيد الوطني تعديل كاسيبوم السيئ السمعة. والحل السياسي الذي تم التوصل اليه بتلك المناسبة ارتكز على الالتزام ببذل كل جهد ممكن من أجل التوصل الى اتفاق واسع النطاق على مسائل الميزانية، في حين التزم المساهم الرئيسي بدفع اشتراكاته في الوقت المحدد، وبالتخلي اذن عن ممارسة سياسة الضغط المالي. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، سعت الدول الأعضاء الى التوصل الى قرارات بتوافق الآراء. والحقيقة أن المساهم الرئيسي حقق ما هو أبعد من هدفه، لأنه منذ ذلك الوقت فصاعدا، لم تتخذ بتوافق الآراء بنود الميزانية فحسب، بل أيضا جميع البنود المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية. ومع ذلك، لا يزال يتعين الوفاء بالوعد الرسمي، إذ أن المساهم

الرئيسي لا يزال ينفذ تلك السياسة وهو يحاول الآن توسيع تنفيذها لتشمل تمويل عمليات حفظ السلم.

أن ما يسمى بـ "الأزمة المالية" للمنظمة هو في الحقيقة ليس أكثر من كناية نحاول بها التغطية على تمادي المتساهم الرئيسي في محاولاته من أجل السيطرة على أعمال المنظمة وهو في هذا المسعى يواصل سياسة الابتزاز المالي التي يمارسها.

إن وفد بلدي على استعداد للشروع في مناقشة سياسية جادة ومستفيضة عن الحالة المالية للمنظمة عل أساس مبادئ وأوجه تفاهم معينة، ينبغي أن تتضمن برأي وفد بلدي ما يلي: أولا، احترام ولايات وإجراءات اللجنة الخامسة والهيئات التي تتصف بالخبرة في ميداني الإدارة والمزانية لا سيما لجنة الاشتراكات؛ وثانيا، حصر البند في المسائل المالية البحتة، والشروع في مناقشة عن حقوق الدول الأعضاء وواجباتها، لاسيما الامتيازات والسلطات الاستثنائية التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن؛ وثالثا، قبول المبدأ القائل بأن البلدان المتقدمة النمو تتمتع بظروف اقتصادية تمكنها من تقديم إسهامات مالية أكبر للمنظمة.

من المجحف والمزعج أن يكون على جميع الدول الأعضاء أن تساهم، بل على قدم المساواة، في تمويل عمليات حفظ السلم التي يراها مجلس أمن تسيطر عليه حفنة صغيرة من الدول الأعضاء لا يلبث بعضها أن يتخلى فيما بعد عن العمليات ويرفض دفع الاشتراكات المقررة لها. وعلى العكس من ذلك تماما، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن الوقت قد حان لأن تقوم الجمعية العامة بإضفاء الطابع المؤسسي على الجدول الخاص لتمويل عمليات حفظ السلم بإعتبار ذلك اقل ما يمكن عمله لرفع نير التمييز الذي تعاني منه الأغلبية االشاسعة من الدول الأعضاء التي يحال بسبب ممارسات مجلس الأمن، بينها وبين المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في عملية صنع القرار في مجالات هامة مثل المجالات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي.

وعندما يصبح مجلس الأمن جهازا ديمقراطيا، له إجراءات وممارسات شفافة أمام أعضاء الأمم المتحدة، سيكون بوسع بلدي أن يسهم بنشاط أكبر في تمويل عمليات حفظ السلم.

إننا نشاطر الرأي القائل بأن أحد أسباب الحالة المالية الخطرة يكمن في تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلم. ومع ذلك، من الضروري إجراء تمييز واضح بين الدول التي تتأخر في دفع اشتراكاتها بسبب صعوبات اقتصادية داخلية، والدول التي تمتنع عن سداد هذه المدفوعات من أجل هدف متعمد معلن عنه هو التلاعب بالمنظمة توخيا لمصلحتها الخاصة.

ويبدو لنا أنه من غير اللائق القول بأن إعادة تشكيل جدول الأنصبة المقررة عملية ينبغي أن ترتكز على معايير موضوعية، عندما يعني ذلك التشكيك في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة على أساس توصيات تقدمت بها هيئة خبراء لها مكانتها مثل لجنة الاشتراكات.

إن أغلبية الاقتراحات المعروضة علينا ليست جديدة، والجمعية العامة قد أبدت رأيا فيها من قبل. وعندما تتناول اللجنة الخامسة هذا البند، بوصفها المحفل المناسب الوحيد لهذه المناقشة، فإن وفد بلدي سيضع ملاحظات محددة بشأن هذه الاقتراحات أو غيرها من الاقتراحات التي تتقدم بها الدول الأعضاء.

السيد لاريف (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشاطر وفد شيلي الأمين العام بالكامل القلق الذي أعرب عنه في البيان الذي أدلى به في ختام المناقشة العامة، يوم ١٢ تشرين الأول/اكتوبر، بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. كما نتفق معه على ضرورة إعادة إرساء قاعدة مالية مضمونة تمكن المنظمة من مواصلة عملها في خدمة الدول الأعضاء.

وبوصفنا عضوا في مجموعة الـ ٧٧، نوافق على البيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم للجزائر، باسم المجموعة والصين، والذي جاء فيه أنه لا بد من الاعتراف بأننا على الرغم من تسليمنا الجماعي بالمشاكل لن نتصرف بما يتناسب وحجمها.

ومن قبيل السخرية أن الأمم المتحدة، في الوقت الذي يكلفها فيه الأعضاء بمسؤوليات أعظم وأكثر تعقدا، ويتوقعون منها أن تفي بها، لا تتلقى المدفوعات التي اعتمدتها الدول الأعضاء بنفسها في الهيئات المختصة؛ وهذا يجعل من الصعب على إدارة نريد منها أن تكون فعالة وكفؤة أن تضطلع بأعمالها. فها يمكن للأمم المتحدة أن تواصل توسيع أنشطتها في ظل الظروف الدولية الراهنة المؤاتية للسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الدعم اللازم، وفي مواجهة التزعزع المالي الذي

يعوقها أحيانا عن تلبية احتياجاتها اليومية؟ والى متى، وبأي ثمن، يمكن للمنظمة أن تواصل العمل في ظل أزمة السيولة، ومع اضطرارها المستمر الى مطالبة الدول بدفع جميع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد؟

ويرى وفد بلادي أن دفع الدول الأعضاء انصبتها المقررة في الوقت المحدد ودون شروط هو، دون شك، الطريقة الناجعة الوحيدة لحسم هذه الحالة المالية التي أصبحت مزمنة والتي من الواضح أنها آخذة في التروي نتيجة للزيادة المذهلة في عمليات حفظ السلم. نفهم أن بعض البلدان قد تكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد، ولكننا في الوقت ذاته لا نفهم السر في عزوف دول عن الدفع رغم أنها تملك الوسائل.

ونرى أن أي جهد لتحسين كفاءة المنظمة يجب أن يتضمن تكييف الأمانة العامة مع الحقائق السائدة، وجعلها تستجيب بسرعة للمسؤوليات المتعاظمة المناطة بها. بل ويجب أيضا أن ينطوي على تعبير واضح وملموس عن الادارة السياسية للدول الأعضاء على تزويد الأمانة العامة بالموارد التي تحتاجها.

وفي هذا الصدد، وعلى حين يتخذ وفدي موقفا مرنا حيال الآلية التي تحقق الهدف المشترك على أفضل وجه، وهو الاهتداء الى تدابير لحسم هذه الأزمة الخطيرة، نوافق على أن أفضل الحلول هو إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في سياق الوظائف الفنية التي تؤديها الجمعية العامة.

ويعتقد وفدي أن الجمعية العامة يجب، قبل كل شيء، أن تتحلى بالروح العملية؛ وإنطلاقا من هذه الروح يتعين علينا أن نفحص محتوى ونطاق جميع الاقتراحات المقدمة في هذا المحفل، حتى يتسنى لنا، بعد أن نكون جميعا قد فكرنا مليا في هذا الأمر، أن نشرع في التفاوض، وأن نحدد بتوافق الآراء التدابير الواجب اعتمادها والتي يمكن تطبيقها عالميا.

وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير المقدم من الأمين العام الى هذه الدورة للجمعية العامة عن أعمال المنظمة والوثائق الأخرى ذات الصلة، أفكارا يمكن أن تنظمها الأمانة العامة باسلوب بسيط ومباشر لتكون أساسا تسترشد به الوفود عملها. وسأشير، على سبيل المثال، الى عدة عناصر يعتبرها وفدي جديرة بالدراسة.

نعتقد أن تحصيل فوائد عن المدفوعات المتأخرة يمكن أن يكون وسيلة مجدية لردع التأخيرات في المستقبل. وبالطبع، سيكون من الضروري دراسة أسباب المشكلة، وفي حالات معينة تنطوي على عوامل اجتماعية - اقتصادية قد يتعين وضع استثناءات وربما اتفاقات للدفع.

أما عن الاقتراح المتعلق بزيادة مستويات صندوق رأس المال العامل واحتياطات حفظ السلم فإنه يستحق الدراسة المتأنية. ولكننا نعتقد أنه لايمكن النظر فيه إلا على أساس أنه يلزم، أولا، تهيئة الوضع الطبيعي بالنسبة لدفع الأنصبة المقررة، وذلك لتحاشي معاقبة بلدان تواظب على الوفاء بمدفوعاتها.

وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم، يرى وفد بلادي أن هناك حاجة الى إضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأنصبة المقررة الوقتي الذي استحدث بموجب القرار ٣١٠١ (د - ٢٨) في سياق الأنشطة التي تنطوي على مسؤولية جماعية، ولكنها أنشطة تتمايز وفقا للامتيازات والمسؤوليات القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

يتضمن التقرير السنوي للأمين العام عناصر هامة مشجعة تتعلق بعمل المنظمة في المستقبل، من شأنها أن تسهم، في نهاية المطاف، في تحسين حالتها المالية. وسيكون الهيكل الجديد لإدارة شؤون الادارة والتنظيم وإنشاء مكتب خدمات الإشراف الداخلي عونا للأمين العام في هذا المضمار، بإضفاء مزيد من المرونة على أنشطة الأمم المتحدة مع تيسير ثقة الدول الأعضاء.

وكما قلنا في عدد من المناسبات بشأن هذا الموضوع، فإننا نريد أن ندعم ونيسر عمل الأمين العام. ونحن ندرك تنوع المصالح الممثلة هنا والحاجة الى الاهتداء الى اتفاقات تحظى بقبول عامل لحسم الأزمة المالية الراهنة. وفي هذا السياق، لا بد من السماح للفريق العامل المخصص بالوقت الذي يحتاجه لتحقيق أهدافه. وقد يكون من الملائم بالتالي التركيز على الجوانب التي يمكن بشأنها التوصل الى توافق سريع في الآراء، مع تحديد الجوانب الأخرى التي تتطلب وقتا أطول لبحث والحوار مع وزاراتي الخارجية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

السيد زلنكو (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام،

سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن كفالة قاعدة مالية مضمونة للأمم المتحدة. وهذه في رأينا هي النتيجة المنطقية للعمل المكثف الذي اُضطلع به في السنوات الأخيرة للتغلب على الحالة المالية الحرجة التي تمر بها المنظمة.

وأوكرانيا، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، تنظر الى المشكلة التي أثارها الأمين العام بقدر كبير من الاهتمام والقلق. ففي عالم اليوم المتعدد الأقطاب مطلوب من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور جديد تماما في مجال صنع السلم، وصون السلم والأمن. كما أن مهام المنظمة في مجال النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الانسان وكفالة تنفيذ الأنشطة الانسانية آخذة في التزايد. ومع ذلك، فقد ثبت أن النظام المالي الحالي للأمم المتحدة عاجز عن توفير القدرة أو المرونة اللازمة للاستجابة على وجه السرعة للتحديات النابعة من تلك المهام. والأمين العام له كل الحق في أن يقول إن:

"قدرة الأمم المتحدة على القيام بوظائفها التي أنشئت من أجلها تتعرض الآن للخطر". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٢٣)

ونحن نؤيد تماما الفكرة القائلة بأن مسألة الحالة المالية للأمم المتحدة ونظام تمويلها لم تعد مجرد مسألة مالية. إنها مسألة سياسية عاجلة. ومن الواضح أنه، فضلا عن استخدام الموارد برشد وكفاءة، لا مجال للشك في أن قيام جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الأجل المحدد هو الحل الوحيد الطويل الأجل للقيود المالية التي تواجهها الأمم المتحدة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح المنظمة التي يتطلبها عصرنا إلا بتحلي الدول ببعد النظر، واستعدادها لأن ترقى الى مستوى مسؤولياتها والتزاماتها.

وعليه، وبغية تشجيع تدفق الاشتراكات بالكامل وفي الموعد المحدد، يوصى الآن وعلى نحو تواترا بتفويض الأمم المتحدة سلطة تحصيل فوائد عن المدفوعات المتأخرة، وتطبيق المادة ١٩ من الميثاق بصورة أكثر صرامة، وتحديد عدد الموظفين من كل بلد على أساس مدفوعاته الفعلية، والحد من فرص الدول المدنية في المشاركة في عمل هيئات الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن مجموعة الاقتراحات الداعية الى فرض مثل هذه التدابير العقابية آخذة في التزايد.

وبالنظر إلى الجاذبية المحتملة لهذه الأساليب ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنها تعني حدوث تجاوز على مصالح عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة التي يشكل دفع الاشتراكات بالنسبة لها مشكلة خطيرة، بسبب الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها. وتنفيذ هذه الممارسات لن يكون إلا بمثابة اتخاذ تدابير قمعية ضد الدول الأعضاء التي تواجه حالة اقتصادية صعبة.

ومن المؤسف أن فكرة إزالة التشويهات القائمة في العنصر الأساسي للنظام المالي للأمم المتحدة، وهو جدول الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية ونظام توزيع نفقات تمويل عمليات حفظ السلام، ينظر إليها بحذر أكبر في إطار المنظمة. ونتيجة لذلك، أصبحت معدلات تحديد الأنصبة لعدد كبير من الدول الأعضاء لا تتطابق وقدرتها على الدفع.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من تذليل حالتها المالية الصعبة ما لم يتحقق التوزيع المنصف للنفقات بين جميع الدول الأعضاء. وكما شدد مؤخرا من هذا المنبر، السيد ليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا:

"إن مبدأ القدرة على الدفع، وهو مبدا يتردد الاعلان عن التمسك به على نطاق واسع، ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا بطريقة عملية، سواء في تحديد الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية أو في قسمة نفقات تمويل أنشطة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الحيوي اتخاذ قرار سياسي الآن فيما يتعلق بهذه المسائل. (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسة ٦١، ص ٥)

وفي هذا الصدد، تولي أوكرانيا قيمة كبيرة للبيان الذي أدلى به الأمين العام حول موضوع كفالة قاعدة مالية يعول عليها للمنظمة. فهو يتيح فرصة لمناقشة أوسع لهذه المشكلة بعينها على الصعيد السياسي. ونؤيد انشاء الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية برئاسة رئيس الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن تتيح نتائج نشاطه للأمم المتحدة أن تحتفل بالعيد الخمسين لانشائها كمنظمة متجددة متنامية بصورة ناشطة متكيفة مع وقائع العالم المعاصر.

ومن الواضح أن نظام توزيع الاشتراكات على الدول الأعضاء لتمويل أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام ينبغي أن يمر ببعض التحول. ولكننا

لا نعتزم اطلاقا اقتراح القيام باستعراض لا مبرر له للمبادئ الأساسية لتوزيع نفقات الأمم المتحدة. وتؤيد أوكرانيا وجهة النظر القائلة بأن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن يجب ألا يقتصر دورها على التمتع بحقوق خاصة في المنظمة: بل يتعين عليها أيضا أن تتحمل مسؤولية خاصة عن تنفيذ أنشطة حفظ السلام. ومع ذلك، فإن الثقة في آلية تحمل نفقات المنظمة من جانب جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تستعاد عن طريق تضافر جهود هذه الدول.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، اضطلعت أوكرانيا بخطوات ناشطة في إطار الأمم المتحدة بغية الحصول على معدل للأنصبة يتماشى وقدرتها على الدفع. وهذه الخطوات تتخذ إلى حد كبير لأن بلادنا تبدو بين الدول الأعضاء التي تأثرت بوجه خاص بإعادة توزيع معدل نصيب الاتحاد السوفياتي السابق في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد نتج عن هذا الاجراء زيادة لم يسبق لها مثيل لمعدل أنصبة أوكرانيا للفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤ بأكثر من مرة ونصف.

إن الفرض القسري لمعدل أنصبة أوكرانيا وعدد من الدول الأعضاء الأخرى التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي السابق يقوض روح توافق الآراء الحالية بشأن توزيع نفقات الأمم المتحدة. والقرار ٤٥٦/٤٧، الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل عامين بالتصويت، لا يمكن أن يعتبر منصفا أو ذا أساس قانوني سليم. فالنقد الموجه لطبيعته التي تجافي الصواب يتكرر على نحو متزايد.

إن معدل الأنصبة الذي تحدد بمقتضى القرار ٤٥٦/٤٧ غير مقبول بالنسبة لبلادي. فهو لا يتفق على الاطلاق مع قدرة الدولة على الدفع في حين يواجه اقتصادها أزمة اقتصادية خطيرة طويلة الأمد، ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة مطردة في مديونيتها للأمم المتحدة.

وفي الوقت ذاته ما زالت أوكرانيا مدرجة بصورة لا مبرر لها في المجموعة "باء" من جدول توزيع نفقات تمويل عمليات حفظ السلام بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها إلى الجمعية العامة لاعادة ادراجها في المجموعة "جيم".

فيما يخص أوكرانيا، تجاوزت مشكلة الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة تمشيا مع قدرتها الحقيقية على الدفع في إطار الادارة والميزانية. إن الحجم المغالى فيه للاشتراكات أصبح الآن عقبة أمام العضوية الكاملة لدولتنا في هذه المنظمة. وهذه حقيقة لا يمكن تجنبها أو السكوت عنها.

نود أن تدرك جميع الدول الأعضاء أن تسوية مشكلة النصيب المفرط لأوكرانيا مسألة سياسية حادة ينبغي أن تعالجها الأمم المتحدة برمتها.

كثيرا ما يقال لنا إن أوكرانيا أصبحت رهينة لنظام توزيع نفقات الأمم المتحدة البالي. ولذا يعتبر من المستحيل أن يتم على الفور تحديد معدل أنصبة عادل لبلادنا. وإلى حد ما، ليست هذه الفكرة بعيدة عن الواقع. ولكن اقتناعنا يزداد رسوخا بأن السبب الرئيسي للابقاء على "الظاهرة الأوكرانية" في جدول أنصبة الأمم المتحدة يكمن في الافتقار إلى الارادة السياسية بين الدول الأعضاء لحل هذه المشكلة بعينها. وهذا هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء التي يعترف بأنها رائدة الناتج الصناعي العالمي، والتي ظلت، رغم ذلك، تدفع اشتراكات الأمم المتحدة لفترة طويلة على مستوى يقصر عن أدائها الاقتصادي، وتحاول الآن "بطريقة انسانية"، خطوة خطوة، على حد تعبيرها، أن تعيد الانصاف إلى توزيع نفقات المنظمة. وتبزغ عقبات من الطابع نفسه على طريق التنفيذ العملي لمبادرة أوكرانيا بشأن نقلها إلى المجموعة "جيم" من جدول توزيع نفقات تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أكدت أوكرانيا بمصادقتها على معاهدة عدم الانتشار النووي على أن بلادنا عضو في المجتمع الدولي يتحلى بالمسؤولية. إن تنفيذ أحكام المعاهدة سيكون باهظ التكلفة لأوكرانيا. وينبغي للأمم المتحدة ألا تغفل هذه الحقيقة.

إن حسم مشكلة التقديرات المفرطة لأنصبة أوكرانيا في الأمم المتحدة، وتغيير مستوى مشاركتها في تمويل عمليات حفظ السلام مما لا يمكن تأخيره إلى ما لا نهاية. ونحن نأمل أن يتم في الدورة الحالية تعديل العبء المالي الواقع على بلادي نتيجة لعضويتها في الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع قدرتها على الدفع.

هذا هو الأساس الذي يستند إليه موقف أوكرانيا من التوصيات المتصلة بجدول الأنصبة لفترة السنوات الثلاث المقبلة.

السيد مابيلانغان (الفلبين): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن

أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم على عقد هذه المناقشة العامة بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. وحقيقة اننا نعقد هذه المناقشة في جلسة عامة تدل على الأهمية القصوى لهذه المسألة. وبالتالي، فإننا نرحب بهذه الفرصة لعرض وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة.

وقبل أن أبدأ هذا العرض، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم للجزائر على البيان الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي تؤيده بلادي بالكامل.

لقد استرعى الأمين العام في مناسبات عديدة هذا العام، وفي الماضي، انتباهنا إل الخطورة المتزايدة للحالة المالية للمنظمة. وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها منظمتنا مشكلة التدفق النقدي. ولعلكم تذكرون أن الجمعية، في القرار ٢١٣/٤١، أكدت من جديد المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء كافة عن الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وعلى الفور، كما يحددها ميثاق الأمم المتحدة. وفي الفقرة الثامنة من الديباجة من ذلك القرار سلمنا:

"بما للامتناع عن دفع الاشتراكات المقررة من أثر ضار بالأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة"

وفي الفقرة التالية من الديباجة اعترفنا بأن تأخير دفع الاشتراكات يؤثر تأثيرا ضارا على الحالة المالية للمنظمة في الأجل القصير. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المبادئ المذكورة ووجود ادراك مشترك للمشكلة، لا تزال الحالة غير مرضية على الاطلاق.

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه حتى يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات الالزامية للدول الأعضاء غير المدفوعة بليونين من الدولارات، منها ١,٥ بليون لعمليات حفظ السلام. ومما يلاحظ أن متأخرات المساهمين الرئيسيين تشكل جزءا كبيرا من هذا المبلغ.

إننا نعتقد أن الحالة المالية الراهنة تزداد تفاقما بسبب الزيادة التي لم يسبق لا مثيل في عدد عمليات حفظ السلام وفي تكلفتها ونطاقها وتعقيدها. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/48/945، فإن هذه البعثات الميدانية ازدادت من ثماني بعثات في منتصف عام ١٩٩٠، تقدر ميزانيتها السنوية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، إلى ٢٩ بعثة تربو تكلفتها على ٣ بلايين دولار في هذا العام. وهذا يمثل ثلاثة أمثال ما تنفقه الدول الأعضاء على الميزانية العادية. إننا نأمل أن نشهد اتاحة نفس المستوى من الموارد للأنشطة والقضايا الانمائية.

إن عمليات حفظ السلام التي تمت في السنوات الخمس الماضية، والبالغ عددها ١٧ عملية، استنفدت الموارد المحدودة لدى البلدان النامية وجعلت من الصعب عليها أن تقوم بدفع اشتراكاتها للأمم المتحدة في حينها. وان مقترحات الأمين العام، علاوة على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الرامية إلى زيادة فعالية التخطيط لعمليات حفظ السلام، واعداد ميزانياتها وادارتها، مطروحة في الوقت الراهن لدراستها واستعراضها من قبل اللجنة الخامسة على أمل التوصل إلى عملية محسنة لتحصيل الاشتراكات المقررة وسداد الدول الأعضاء لها.

ولكن مهما سمت جهودنا من أجل تعزيز كفاءة المنظمة وفعالية تكاليفها لتمكينها من الاستجابة بقدر أكبر للولايات المناطة بها، فإنها لن تحقق نجاحا كبيرا إذا ظلت الأمم المتحدة تعاني بصورة مستمرة من ضائقة مالية. ونحن نعتقد أنه إذا دفعت الدول الأعضاء، ولا سيما المساهمون الرئيسيون، الاشتراكات المستحقة فإن مشكلة التدفق المالي التي تعاني منها المنظمة ستزول إلى حد كبير. كما أن ذلك سيسمح بعودة احتياطي الأمم المتحدة إلى المستويات الطبيعية، وتعزيز قدرة المنظمة على تلبية توقعات الدول الأعضاء.

وينبغي لنا أن نبدي فهما أفضل لوضع أولئك الذين دأبوا على تسديد التزاماتهم المالية بالكامل، ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك في الموعد المحدد، لا بسبب افتقارهم للارادة السياسية وإنما، وإلى حد كبير، بسبب صعوبات اقتصادية مشروعة واجراءات الميزانية الداخلية. ولكن يصعب علينا أن نفهم أولئك الذين يمتنعون، لأسباب أخرى، عن الوفاء بالتزاماتهم، بموجب الميثاق، وحفاظا على بقاء منظمتنا، نضم صوتنا إلى الذين يناشدونهم تسديد اشتراكاتهم الالزامية بالكامل، وفي حينها، ودون قيد أو شرط.

إننا نشاطر قلق الوفود التي أعربت عن تحفظات جادة إزاء الاقتراح الداعي إلى ربط الصعوبات المالية الحالية بأسلوب تحديد أنصبة الدول الأعضاء. لقد سلمت الجمعية العامة، مرارا وتكرارا، بأن مبدأ "القدرة على الدفع" يمثل المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، وستعرض علينا في

الدورة الخمسين تقارير بشأن تنفيذ هذا المبدأ من الفريق العامل الحكومي الدولي للخبراء في مجالات المالية والاقتصاد والاحصاءات والمجالات الأخرى ذات الصلة ومن لجنة الاشتراكات عن دراستها الشاملة لجميع جوانب منهجية جدول الأنصبة. وفي رأينا، أنه ينبغي لنا من باب الحيطة أن ننتظر نتائج هاتين الدراستين.

ومع ذلك، نعتقد أن الأسلوب الحالي لتحديد الأنصبة، الذي يستند إلى مبدأ "القدرة على الدفع"، جاء نتيجة لتجربتنا الجماعية وتفاهمنا، وهي تجربة روعيت فيها بعناية الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي أن تظل شواغل الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية ذات الدخل الفردي المتدني والديون الخارجية الكبيرة، إلى جانب قدرتها المحدودة على تحصيل العملات الأجنبية، عناصر هامة في منهجية تحديد الأنصبة، لأنها تؤثر على قدرة البلد على الدفع.

وفي حالة الجدول الخاص لحفظ السلام، نرى أن المبادئ التي يقوم عليها القرار ٣١٠١ (د - ٢٨) لعام ١٩٧٣، الذي يسلم بالمسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والقدرة المحدودة للبلدان النامية، لا تزال صالحة اليوم، وينبغي بالتالي أن تظل تحكم قسمة نفقات حفظ السلام.

ولما كنا من الموقعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة، فإننا لا نزال ملتزمين بالمبادئ والمثل التي يرتكز عليها كيان هذه الهيئة العالمية. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي على استعداد للاشتراك في المناقشات التي تعالج، بجدية كاملة، مسألة السيولة النقدية لدى المنظمة. وفي رأينا انه ينبغي أن يعمد الفريق العامل المفتوح العضوية المقترح، في إطار اللجنة الخامسة، إلى معالجة هذه المسألة الملحة والنظر في جميع المقترحات بشأن تحسين الحالة المالية للمنظمة. ولدى النظر في مسائل الصعوبات المالية لهذه المنظمة والتدابير الممكنة لمعالجتها، نعتقد أيضا أن نهج الحرص على التوصل إلى أوسع قبول ممكن لهذه التدابير سيكون النهج المفضل والأنسب.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في اجتماع للجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدلى الأمين العام ببيان بشأن الوضع المالي الصعب الطويل الأجل الذي تواجهه الأمم المتحدة. وطرح طائفة واسعة النطاق من الطرق الممكنة لضمان أساس مالي سليم للمنظمة. وكانت الرسالة واضحة. ونعتقد أنه ليس هناك وقت للتأخير، ويجب على الدول الأعضاء أن تجد آلية ملائمة لمناقشة جميع جوانب الحالة المالية للأمم المتحدة.

إن وفدي بلادي يتشاطر الافتراضات الأساسية القائلة بأن على الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن أداء وتقدم الأمم المتحدة، وأن كل دولة عضو يجب أن تفي بالالتزامات التعاهدية التي أخذتها على عاتقها بتصديقها على الميثاق. وينبغي لحكومات الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير لتحسين أداء الأمم المتحدة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص أن توفر أساسا ماليا سليما. ومن ناحية أخرى، علينا أن نقر بأن التمويل السليم لن يحل، بحد ذاته، جميع مشاكل المنظمة. إن تعزيز الكفاءة وزيادة فعالية التكاليف أمران لا يقلان بأي حال من الأحوال أهمية للمنظمة عن تمويلها.

إننا نتشاطر الرأي بأن الحالة غير المستقرة التي تتسم بها الشؤون المالية للمنظمة ترجع أساسا الى عدم قيام الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت اللازم. وباستثناء المصاعب الاقتصادية الحادة التي تحدث أحيانا أو الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء في ظروف من قبيل القوة القاهرة، لا يمكن أن يكون هناك مبرر قوي للتقصير في سداد الأنصبة. أما الإمساك عن السداد لأسباب سياسية فأمر غير مقبول بتاتا.

إن جميع الأفكار والمقترحات الرامية الى معالجة المشاكل المالية للمنظمة تستحق دراسة وافية، سواء كأجزاء منفصلة أو ككل واحد.

إذا ما أريد للمنظمة أن تكون قادرة على تعويض البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب، يجب دفع الأنصبة المقررة بسرعة. وأي مزيد من التأخير في هذا الشأن يمكن أن يثني البلدان المساهمة بقوات عن المشاركة مرة أخرى في عمليات لحفظ السلام، ويمكن، بشكل خاص، أن يثني المساهمين الجدد عن الإقدام على ذلك كما أن الثقة في عمليات الأمم المتحدة يمكن أن تتأثر.

إن اتخاذ اجراء أسرع لإقرار ميزانيات حفظ السلام - وهو موضوع محل دراسة الآن في اللجنة الخامسة أمر يمكن أن يوفر شهورا تنقضي بين موافقة مجلس الأمن على العمليات، وإبلاغ الدول الأعضاء بأنصبتها المقررة.

والطريقة التي تمول بها الهيئات الممولة طوعيا، يجب أن تكون بدورها محل دراسة إذا ما توفر عنصرين لازمين في أنشطة العمليات هما عنصرا الاستمرار وامكانية التنبؤ.

إن بلغاريا تولي أقصى الاهتمام للمسائل المتعلقة بمنهج تحديد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الميزانية العادية. إن النظام يجب أن يتمشى بشكل أكبر مع قدرة الدول الفعلية على الدفع. وفي هذا الشأن، ينبغي أن ننظر في إنشاء جدول أنصبة يمكن الاعتماد عليه بشكل أكبر من الجدول الراهن، ويعكس الظروف الوطنية المتغيرة للدول الأعضاء بصورة أوفى. ووفد بلادي يقدر إنشاء فريق عامل مخصص - بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩/٤٩ - لموضوع القدرة على الدفع وهو على استعداد للمساهمة في عمله.

إن وفد بلادي، الذي يدرك تعقد المسائل المطروحة أمامنا، يود في الختام أن يرحب بمبادرتكم - سيدي الرئيس - بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تحت رئاستكم، يقدم تقاريره الى الجمعية العامة. ومن اللائق أن يكون الفريق العامل مفتوح العضوية، لأن جميع التدابير المقرر مناقشتها تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك فإن المشاركة العالمية أمر مرغوب فيه. ونعتقد أن دراسة التدابير اللازمة لتحقيق أساس مالي سليم للمنظمة ليست مجرد شيء في صالح جميع الدول الأعضاء فحسب وإنما هي واجب عليها كذلك.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكركم، على مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة الهامة. إن وفد الجمهورية التشيكية يشعر بقلق عميق إزاء الحالة المالية الصعبة التي تقوض، في رأينا، الأداء الفعال للأمم المتحدة. وندرك تماما جدية الأزمة وأسبابها.

إننا نرى أن تأخر الدول الأعضاء في السداد، وفقدان العدالة والمصداقية في جدول تقرير الأنصبة للميزانية العادية ولحفظ السلام، هما أخطر سببين للحالة الراهنة. فبينما تتحمل بعض البلدان عبئا متزايدا، يستفيد البعض الآخر من الحالة الراهنة. وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء يشكو من التناقض الحاصل بين المبدأ المعلن أي "القدرة على الدفع" وحقيقة تنفيذه. ونتيجة لذلك، فإن احتمالات قبول جدول أنصبة جديد للسنتين الماليتين ١٩٩٥-١٩٩٧ أصبحت بتوافق الآراء ضئيلة.

إن وفد بلادي يعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تتسامح بشأن أي تناقض بين المعايير التي تضعها وتنفذها. إن الحفاظ على أساس مالي سليم يتطلب، أولا وقبل كل شيء، إرساء معايير منصفة يمكن التحقق منها تكون قائمة على قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وبالتالي يمكن تحسين طرق تحديد الأنصبة وإزالة التشوهات الحالية. ومن شأن هذه التدابير استعادة العدالة والمصداقية وجعل التوصل الى توافق في الآراء أمرا ممكنا.

والاقتسام العادل لنفقات المنظمة بين الدول الأعضاء على أساس القدرة الحقيقية على الدفع خليق بأن يساعد على تحقيق توافق في الآراء بصدد التدابير اللازمة لمعالجة سبب آخر من أسباب الحالة المالية المزعزعة للمنظمة. وأشير هنا الى التأخر في سداد بعض الدول الأعضاء للأنصبة.

في حالة الجمهورية التشيكية، يبلغ معدل نصيبها المقرر بمقتضى قرار العام الماضي المؤقت ثلاثة أمثال ما كان مفروضا أن يكون عليه لو أنه استخلص من بياناتنا الاحصائية. وبسبب عدم وجود أية معايير موضوعية، لم يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار فيما يخص أنصبة حفظ السلام. وفي هذا مثال على عيوب النظام الحالي.

ووفد بلادي يرحب بالأهداف الأساسية لمبادرة الأمين العام، كما وردت في بيانه المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ للاحتفاظ بأساس مالي سليم للمنظمة ويؤيدها بشدة. ونحن مقتنعون بأن المشكلة اكتست أبعادا لا يمكن حلها بعد الآن بالوسائل الإدارية البسيطة. والقرارات البعيدة المدى الضرورية بشأن هذه المسألة قرارات ينبغي النظر فيها على أعلى مستوى سياسي.

لذلك يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية لتحسين وسائل تحديد الأنصبة المقررة ولحل مشاكل التدفق النقدي واتخاذ تدابير لتحقيق دفع الدول الأعضاء لأنصبتها بالكامل في الوقت المحدد.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني، سيدي الرئيس، بالإعراب عن اعتقاد وفد بلادي القوي أننا سنتمكن، تحت قيادتكم القديرة وبحسن نية الدول الأعضاء، من حل المسألة الصعبة المعروضة علينا الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة بالحالة المالية للمنظمة، وأرى لزاما علي الآن أن أتشاطر مع الجمعية بعض الملاحظات التي أثارتها هذه المناقشة الثرية.

أولا، لابد أن أذكر أن بيان الأمين العام الى الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر قد حظي باستجابة كبيرة، وذلك أمر اتضح من مشاركة ٣٢ متكلما في المناقشة. وهذا العدد يمثل، في الواقع، عددا أكبر منه من الوفود، لأن هناك ثلاث مجموعات إقليمية كبيرة تحدث عن كل منها شخص واحد.

وهذه المناقشة أتاحت لنا أيضا فرصة لإجراء تحليل جاد للصعوبات المالية التي تواجه المنظمة حاليا، ونستطيع أن نقول، كما قال الأمين العام، إن هذه أزمة مالية تواجهها المنظمة. وقد استعرضت معظم عناصر هذه الأزمة، وترددت الإشارة الى عدد من المعايير أذكرها بغير ترتيب مقصود وهي: عدم سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها في موعدها وبالكامل وفقا لالتزامها بموجب المادة ١٧ من الميثاق؛ وما لذلك من آثار على احتياطيات الأمم المتحدة - بسبب اجراءات الميزانية غير المناسبة - وأخيرا مسألة جدول الأنصبة المقررة ومنهجيته. وقد عولجت أدوار مختلف هذه العناصر في الأزمة من وجهة نظر كل وفد؛ لذا، أعتقد أنه من غير المناسب أن أسلط الضوء عليها هنا. غير أنه من الجدير بالذكر أن جميع الوفود تسلم بأن الحالة معقدة ومثيرة للقلق، وأنها تتطلب بالتالي دراسة تتناسب مع خطورة الأزمة.

في الحقيقة، كما ذكر الأمين العام لم تعد المسألة مجرد مسألة مالية فحسب، بل إنها أصبحت أيضا مسألة سياسية ملحة. وبصفتي رئيسا للجمعية أشاطره ذلك الاقتناع. فأي حل يتوخى التصدي لهذه المسألة، لابد وأن يأخذ في الحسبان في آن واحد الجوانب التقنية والركائز السياسية للأزمة. ولهذا السبب يستحق هذا الأمر أن يدرس على أعلى مستوى سياسي. والهدف الذي نتشاطره جميعا في هذه العملية هو النجاح في ضمان قيام أساس مالي سليم للمنظمة.

وكما تعلم الجمعية، لقد تابعت على مدى شهرين اجراء مشاورات مكثفة مع جميع الوفود، سواء على نحو فردي أو عن طريق المجموعات المختلفة التي تنتمي إليها، كيما أشكل توافق آراء قائم على أوسع قاعدة ممكنة حول كيفية التصدي لهذه المشكلة. وفي هذا السياق، يمكنني أن أقول بكل ثقة إن هناك توافق آراء بالنسبة لتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لمعالجة الأزمة المالية. وكما لاحظ أعضاء الجمعية في سياق المناقشة التي انتهت توا، هناك اتفاق كبير على نقاط عديدة، لكن مع ذلك لا تزال هناك اختلافات كبيرة قائمة. فالمرحلة الأولى من مهمتنا في تناول هذه المسألة انما هي مرحلة اجرائية بحتة، ولا تمس بحال من الأحوال النتيجة النهائية لمضمون المشكلة، ومن ثم، سأواصل مشاوراتي لبلوغ الأسس اللازمة لتوافق آراء يمكننا من النظر في مشروع قرار ينص على انشاء الفريق العامل الذي نريده جميعا.

إن الأزمة المالية أزمة حقيقية، والوقت قصير، وعلينا أن نشرع فورا في السعي لإيجاد حلول من أجل ضمان ايجاد أساس مالي سليم لمنظمتنا. ولهذا السبب، وفي هذه المرحلة الحرجة، أناشد الإحساس بالمسؤولية لدى كل عضو من أعضاء جمعيتنا، حتى يمكن بذل الجهود اللازمة للوصول الى حل توفيقي.

وأود أن أحيط الممثلين علما بأنني سأواصل مشاوراتي بشأن المسألة التي نتدارسها أي الحالة المالية في الأمم المتحدة، وسأبقيهم على علم تام بنتائج تلك المشاورات.

بذلك، نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.